

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



جامعة عباس لغرور خنشلة
ABBES LAGHROUR UNIVERSITY KHENCHELA

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



جامعة عباس لغرور خنشلة
ABBES LAGHROUR UNIVERSITY KHENCHELA

تهديدات الأمن البحري في إفريقيا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الدراسات الأمنية والإستراتيجية

إشراف الأستاذة:

د- كاية ريمة

إعداد الطالب (ة):

- عر عيش خير الدين

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
صالحى نصيرة	محاضر -أ-	جامعة عباس لغرور -خنشلة-	رئيسا
كاية ريمة	محاضر -أ-	جامعة عباس لغرور -خنشلة-	مشرفا ومقرا
حفظاوي سعيد	محاضر -أ-	جامعة عباس لغرور -خنشلة-	مناقشا

السنة الجامعية 2023-2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



جامعة عباس لغرور خنشلة
ABBES LAGHROUR UNIVERSITY KHENCHELA

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



جامعة عباس لغرور خنشلة
ABBES LAGHROUR UNIVERSITY KHENCHELA

تهديدات الأمن البحري في إفريقيا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الدراسات الأمنية والإستراتيجية

إشراف الأستاذة:

د- كاية ريمة

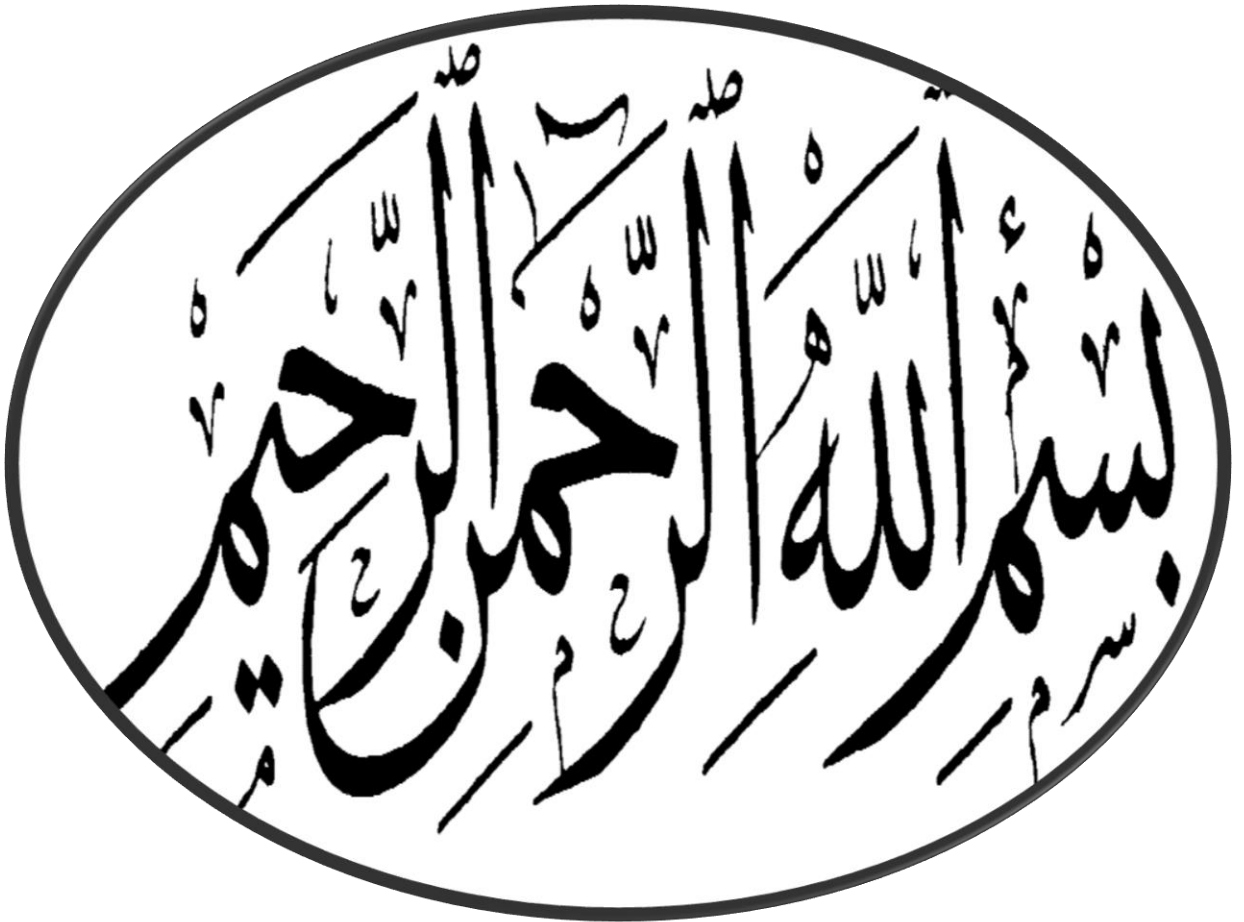
إعداد الطالب (ة):

- عريش خير الدين

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
صالحى نصيرة	محاضر -أ-	جامعة عباس لغرور -خنشلة-	رئيسا
كاية ريمة	محاضر -أ-	جامعة عباس لغرور -خنشلة-	مشرفا ومقرا
حفظاوي سعيد	محاضر -أ-	جامعة عباس لغرور -خنشلة-	مناقشا

السنة الجامعية 2023-2024



شكر

الحمد لله الذي أنعم علي بالتوفيق والسداد في القيام بهذا العمل المتواضع

أتقدم بجزيل الشكر إلى اليم الذي مازال يندفع وراء واجبه العلمي دون ملل.

إلى تلك الشمعة التي توقد دون أن تذوب.

إلى الذي يقال عنه كاد أن يكون رسولا.

إلى الذي ساعدني لبناء هذا الجهد المتواضع.

إلى الذي بعث في التفاؤل والاطمئنان.

وشكر خاص للأستاذة المشرفة: كاية ريمة التي أفادتني بنصائحها وإرشاداتها القيمة.

كما أشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة، فلهم كل الشكر والتقدير.

وأتوجه بأول وآخر شكري إلى المولى عز وجل الذي أنار دربي وسهل أمري على إتمام هذا العمل المتواضع.

خيرو عرييش

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع :

إلى كل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من إخوة وأخوات

إلى أبنائي ورفقائي

إلى كل الأصدقاء ومن كانوا برفقتي طيلة مشواري الدراسي

إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة عباس لغرور_ خنشلة

إليكم جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع

خيرو

خطة الدراسة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

المبحث الأول: ماهية الأمن

المطلب الأول: تعريف الأمن

المطلب الثاني: مستويات وأبعاد الأمن

المبحث الثاني: ماهية الأمن البحري

المطلب الأول: تعريف الأمن البحري

المطلب الثاني: الأمن البحري والمفاهيم ذات الصلة

المطلب الثاني: مهددات الأمن البحري

المبحث الثالث: الإطار النظري للأمن والأمن البحري

المطلب الأول: الأمن وفق النظريات الوضعية

المطلب الثاني: الأمن وفق النظريات ما بعد الوضعية

الفصل الثاني: واقع الأمن البحري في إفريقيا

المبحث الأول: مهددات الأمن البحري في إفريقيا

المطلب الأول: القرصنة البحرية

المطلب الثاني: الإرهاب البحري

المطلب الثالث: سرقة النفط

المطلب الرابع: الاتجار بالبشر وتعريب المهاجرين وتهريب المخدرات

المطلب الخامس: الصيد غير المشروع

خطة الدراسة

المبحث الثاني: عوامل تصاعد تهديدات الأمن البحري في إفريقيا

المطلب الأول: ضعف سيطرة الحكومات الإفريقية

المطلب الثاني: تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية

المطلب الثالث: الصراعات الإثنية الإفريقية

الفصل الثالث: نحو تفعيل الأمن البحري في إفريقيا (بين الآليات والتحديات).

المبحث الأول: آليات تحقيق الأمن البحري في إفريقيا

المطلب الأول: الإستراتيجية البحرية الإفريقية المتكاملة 2050

المطلب الثاني: الميثاق الإفريقي للأمن والسلامة البحرية والتنمية (ميثاق لومي)

المطلب الثالث: الجهود الدولية لتعزيز الأمن البحري الإفريقي

المبحث الثاني: تحديات تحقيق الأمن البحري في إفريقيا

المطلب الأول: نقص التمويل وضعف الإمكانيات المادية

المطلب الثاني: غياب إطار مؤسسي أفريقي لتسوية نزاعات الحدود البرية

المطلب الثالث: ضعف الإرادة السياسية

المبحث الثالث: مستقبل الأمن البحري في إفريقيا

المطلب الأول: تعزيز التعاون الدولي والإقليمي

المطلب الثاني: تطوير القدرات المحلية

المطلب الثالث: تزايد الوعي البيئي والاستدامة

الخاتمة

مَقْدَمَةٌ

مقدمة

تعتبر البحار والمحيطات من المصادر الأساسية للثروات والموارد الطبيعية، ولها دور حاسم في التجارة العالمية والنقل البحري.

وفي قارة إفريقيا التي تمتلك سواحل تمتد على آلاف الكيلومترات، تعد المسطحات المائية ذات أهمية إستراتيجية بالغة، ليس فقط بسبب تنوع الموارد الاقتصادية التي تحتفظ بها، بل أيضًا بسبب موقعها الجغرافي الحيوي الذي يربط بين المحيطات الرئيسية ويؤثر على حركة التجارة الدولية.

رغم هذه الأهمية، تواجه إفريقيا مجموعة من التهديدات التي تؤثر بشكل كبير على أمنها البحري واستقرارها الاقتصادي، ومن أبرز هذه التهديدات: القرصنة البحرية التي تمثل تهديدًا مباشرًا للملاحة البحرية وتؤثر سلبيًا على التبادل التجاري الصيد غير القانوني والتلوث البيئي الذي يضر بالنظم البيئية البحرية ويهدد بقاء الكائنات البحرية الهجرة غير الشرعية التي تضع ضغوطًا إضافية على الحدود البحرية وتؤدي إلى تفاقم الأزمات الإنسانية والصراعات الإقليمية التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار البحري وتعقد الجهود المبذولة للتعاون الإقليمي والدولي.

ولهذا جاءت دراستنا والمعونة ب "مهددات الأمن البحري في إفريقيا" إلى تسليط الضوء على التهديدات الرئيسية للأمن البحري في إفريقيا، ودراسة تأثيراتها على الاستقرار الإقليمي والاقتصادي.

مقدمة

• أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من عند اعتبارات علمية وعملية، وتتمثل هذه الاعتبارات فيما يلي:

أ- الأهمية العلمية:

يمثل هذا الموضوع احد أهم مواضيع الساعة، لذلك فهو يحتل أهمية كبيرة في الساحة السياسية والأكاديمية.

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يتناول بعد من أبعاد الأمن الإنساني ألا وهو الأمن البحري الذي له علاقة ترابطية تفاعلية ببقية الامون الأخرى كالأمن البيئي والأمن الاقتصادي والأمن المجتمعي.

ب- الأهمية العملية:

- التعريف بتهديدات الأمن البحري في إفريقيا من خلال توضيح واقع الأمن البحري في إفريقيا

- تسعى هذه الدراسة للبحث في الإستراتيجيات المقترحة للحد من تهديدات الأمن البحري.

• أسباب اختيار الدراسة:

ككل بحث علمي تنقسم أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية

أ- الأسباب الموضوعية :

تتمثل في:

- إن دراسة موضوع مهددات الأمن البحري من أهم المواضيع التي لاقت اهتماما كبيرا من طرف الباحثين نظرا لأبعاده المختلفة.

مقدمة

- محاولة إثراء المكتبة الجامعية حول موضوع الأمن البحري في إفريقيا وتأثيره على القضايا الدولية والإقليمية.

ب- الأسباب الذاتية:

وتتمثل في :

- الاهتمام بقضايا ذات علاقة بمجال التخصص الأكاديمي والمتمثل في الدراسات الأمنية والإستراتيجية.

- رغبة الباحث في الكشف عن تأثير مهددات الأمن البحري على سلامة البحار في إفريقيا.

• إشكالية الدراسة:

يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية

✓ إلى أي مدى يمكن الحديث عن وجود أمن بحري في إفريقيا؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية تم وضع مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هو واقع الأمن البحري في إفريقيا؟

- ما هي الجهود الإفريقية لتحقيق الأمن البحري في إفريقيا؟

- ما هي العراقيل التي تحد من الأمن البحري في إفريقيا؟

- كيف سيتم تفعيل الأمن البحري في إفريقيا مستقبلا؟

• فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية وضعنا الفرضيات التالية:

مقدمة

- إن زيادة التعاون الإقليمي بين الدول الإفريقية في مجال الأمن البحري يساهم بشكل كبير في تقليل تأثير التهديدات الأمنية.
- إن تعزيز الأمن البحري في إفريقيا يتوقف على مدى وعي الدول الإفريقية بحجم التهديدات المطروحة على بحار وموانئ دولها.

• المقاربة المنهجية:

تتطلب دراسة أي موضوع علمي على أسس منهجية ضرورة الإستعانة بمجموعة من المناهج نظرا لأهميتها في تحليل موضوع الدراسة، لذلك فطبيعة دراستنا تقتضي استخدام المقاربات المنهجية التالية:

➤ المنهج التاريخي:

يقوم هذا المنهج على تتبع الظاهرة المدروسة ويهدف إلى تفسير مجموعة من الأحداث التاريخية والكشف عن العوامل التي أدت إلى هذه الأحداث، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن دراسة الأمن البحري يقودنا إلى دراسة تاريخ الأمن البحري الذي مر بالعديد من التغيرات والإضافات حتى تم التوافق على تعريف شامل.

➤ المنهج الوصفي التحليلي:

وهو من المناهج الأكثر شيوعا في العلوم السياسية خاصة والعلوم الإنسانية بشكل عام، ويقوم هذا المنهج على تفسير الوضع القائم للظاهرة. وذلك من خلال تشخيص ووصف وتحليل حالة الأمن البحري في إفريقيا ومهدداته ومحاولة تقديم تصورات مستقبلية لحالة الأمن البحري في إفريقيا.

➤ منهج دراسة حالة: وهو المنهج الذي اعتمده لتليل واقع الأمن البحري في إفريقيا

مقدمة

الدراسات السابقة:

يعد موضوع مهددات الأمن البحري في إفريقيا من المواضيع التي نالت استقطاب واهتمام الباحثين، وفي هذا الإطار هناك العديد من المراجع والدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع حيث شكلت نقاط تقاطع كبيرة مع دراستنا أهمها:

- دراسة "نسرين الصباحي"، تحت عنوان "الأمن البحري في ظل التهديدات العالمية" الصادرة سنة 2015، تطرقا فيها إلى تقديم تصورات لحالة الأمن البحري في إفريقيا وتتوقع في المستقبل أن تتحسن حالة الأمن البحري في إفريقيا، وذلك من خلال تحسن مؤشرات الأمن البحري عبر تمكين الدول الإفريقية والمجتمع الدولي من الحد من مهدداته وما سيسمح ذلك بتقليص معدلات انعدام الأمن والاستقرار.
- دراسة "آدم الكيلاني"، تحت عنوان "تهديدات الأمن البحري في دول إفريقيا" الصادرة سنة 2019، تم التطرق فيها إلى وضع الأمن البحري الذي زاد تأزما جراء الانتشار السريع للتهديدات التماثلية واللاتماثلية مما زادت المخاوف من الآثار السلبية على النظام البحري.

• تبرير خطة الدراسة:

للإحاطة بالموضوع بكل جوانبه ارتأينا تقسيم موضوع الدراسة إلى:

الفصل الأول عبارة عن مدخل مفاهيمي ونظري للأمن البحري، حيث تم التعريف بالأمن البحري والمفاهيم ذات الصلة ثم تطرقنا إلى مهددات الأمن البحري، ثم تطرقنا إلى أهم المقاربات النظرية التي تناولت موضوع الأمن البحري بدءا بالمقاربات التفسيرية الوضعية، التي قد درسنا فيها النظرية الواقعية الكلاسيكية ونظرتها للأمن بصفة عامة وقد اندرج منها نظرية القوة البحرية لماهان وجيفري تيل اللتان قدما لنا نظرة شاملة حول تحليل الأمن البحري في إفريقيا مرورا بالمقاربات ما بعد الوضعية وصولا إلى مدرسة كوبنهاغن ونظرتها الموسعة

مقدمة

للأمن، فقد سعى كل منظور إلى الإلمام بمختلف الظواهر الأمنية وتحليلها لبلورة مفهوم الأمن بصفة عامة.

أما الفصل الثاني والموسوم بواقع الأمن البحري في إفريقيا حيث تناولنا في المبحث الأول أهم مهددات الأمن البحري في إفريقيا أما المبحث الثاني فقد خصصناه لدراسة أهم عوامل تصاعد مهددات الأمن البحري في إفريقيا.

يعالج الفصل الثالث تفعيل الأمن البحري إفريقيا فقد عالج مبحثين، خصصنا المبحث الأول لدراسة آليات تحقيق الأمن البحري في إفريقيا، والمبحث الثاني فقد كان لمعالجة تحديات الأمن البحري في إفريقيا، أما المبحث الثالث فقد خصصناه لدراسة مستقبل الأمن البحري في إفريقيا

• صعوبات الدراسة:

عند محاولتنا البحث في هذه الدراسة واجهتنا العديد من الصعوبات، وتكمن فيما يلي:

- قلة المراجع او المادة العلمية المتعلقة بموضوع الأمن البحري في إفريقيا.
- ما يزيد من صعوبة البحث هو كيفية اختيار مراجع البحث، فالصعوبة تكمن في نوعية المراجع والتي أغلبها مواقع الكترونية وكيفية توظيف هذه المراجع والاعتماد عليها في البحث.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

المبحث الأول: ماهية الأمن

المطلب الأول: تعريف الأمن

المطلب الثاني: مستويات وأبعاد الأمن

المبحث الثاني: ماهية الأمن البحري

المطلب الأول: تعريف الأمن البحري

المطلب الثاني: الأمن البحري والمفاهيم ذات الصلة

المطلب الثاني: مهددات الأمن البحري

المبحث الثالث: الإطار النظري للأمن والأمن البحري

المطلب الأول: الأمن وفق النظريات الوضعية

المطلب الثاني: الأمن وفق النظريات ما بعد الوضعية

تمهيد

إن الإطار المفاهيمي والنظري لأي دراسة هو الفاصل المنهجي بين الدراسة الأكاديمية والعلمية للمواضيع وبين الدراسة السطحية والوصفية، حيث أن الدراسة تهدف للوصول إلى درجة عالية من الدقة العلمية لا بد من توافرها على الخلفية والقاعدة النظرية للموضوع المعالج.

المبحث الأول: ماهية الأمن

إن التركيز على المدلول المعرفي لمفهوم الأمن البحري أوجب علينا التطرق إلى مفهوم الأمن بصفة خاصة وأهم مستوياته التي تؤثر على العلاقات الدولية، لذلك تطرقنا في هذا المبحث إلى تعريف الأمن بصفة عامة ثم الأمن الغذائي بصفة خاصة وإبراز أهم خصائصه.

المطلب الأول: تعريف الأمن:

يعتبر مصطلح الأمن من المفاهيم المعقدة في حقل العلاقات الدولية واختصاص الدراسات الأمنية، فهو أصبح الغاية الوحيدة التي تسعى شعوب العالم لتحقيقها وتوفيرها.

فبعد الحرب الباردة كثرة النقاشات والتحليلات حول مفهوم الأمن ومعانيه ودلالاته، وبذلك أصبح الأمن علمًا قائمًا بذاته باعتباره عنصرًا أساسيًا للحياة وبقاء الأفراد والكائنات الحية ومصدر سعادته وراحته النفسية وطمأنينته، وهذا ما دفع الإنسان للبحث عليه وإتباع جميع السبل الممكنة لتوفيره وذلك لكي يتأثر به ويؤثر عليه دفاعًا عن النفس و تأمينًا للبقاء. فالمعنى اللغوي للأمن: هو التحرر من الخوف والحاجة، أي يعني الطمأنينة والاطمئنان إلى عدم توقع المكروه، وربط الإسلام الأمن بالإيمان ولذلك دعا عز وجل عباده إلى الإيمان به ليتحقق الأمن والأمان.¹

ولعل أدق مفهوم للأمن هو قوله تعالى في كتابه الكريم: " فليعبدوا رب هذا البيت (3) الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف (4) ".²

¹ محمد عمارة، مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام، ط1، (مصر: القاهرة، مكتبة الإمام البخاري، 2009)، ص ص 19-3.

² سورة قريش الآيتان 3 و4.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

كما جاءت لفظة الأمن ونقيضها في قوله تعالى: " وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً ".

أما اصطلاحًا فقد شمل مفهوم الأمن العديد من التعاريف نظرًا لتنوع واختلاف وجهات النظر بين الباحثين في ميدان الدراسات الأمنية بشكل خاص والعلاقات الدولية بشكل عام، وقد تطرقنا إلى مجموعة من التعاريف وذلك بهدف الإلمام بكل مضمون ومحتوى معرفي لكل تعريف للتفادي الوقوع في التحيز والذاتية،

ومن أهم هذه التعاريف نذكر ما يلي:

- يرى **وولتر ليبمان Walter Lippmann**: " أن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصاراتها في حرب كهذه"¹.

وفحوى القول من هذا التعريف نجد أن الأمن يركز على الجانب العسكري للدولة كركيزة أساسية لمواجهة أي خطر يهدد الأسس المركزية للدولة.

- وفي نفس السياق نجد تعريف "أرلوند ولفرز" لعام 1952 ويعتبر من أقدم التعاريف التي قدمت في الحقل الأمني والتي لقت إجماعًا بين الباحثين في حقل العلاقات الدولية، ومن وجهة نظر " ولفرز" يرى أن: " الأمن موضوعيًا يرتبط بغياب التهديدات ضد القوى المركزية، وذاتيًا هو غياب الخوف من أن تكون تلك القوى

¹جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص414.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

محل هجوم"، والمقصود بالقوى المركزية بقاء الدولة، والاستقلال الوطني، الهوية والرفاه الاقتصادي، والحريات الأساسية.¹

- أما "جوزيف ناي" فقد ربط مفهوم الأمن بالأمن القومي، باعتباره: "غياب التهديد إلى القيم الكبرى" وبعبارة أخرى أن الدولة التي تكون آمنة هي التي توفر لأمتها السلامة الإقليمية وسيادتها وسكانها وثقافتها و رخائها الاقتصادي الذي يجب أن يكون آمناً من الأضرار والمخاطر الكبرى، والتي تحقق اكتفاءها الذاتي و الغذائي ونقص المجاعة والأمية، والتي تتخذ في المحافل الدولية دور الوسيط أو الداعي والمناادي بالسلام الدولي.

من خلال ما سبق يمكن وضع تعريف إجرائي:

التعريف الإجرائي للأمن:

هو مجموعة من التدابير والقوانين التي يتبناها الإنسان لتحقيق الحماية لنفسه وماله وممتلكاته أو عرضه أو أي شيءٍ ثمينٍ يخاف عليه، ويعتبر الإسلام الأمن في غاية الأهمية، فقد سنّ قانوناً لحماية المسلمين وحرّم الإيذاء فيما بينهم، فعندما يدخل الشخص في الإسلام فدّمه وعرضه وماله حرام على أخيه المسلم لا يجوز له اختراق هذا الأمن، بل اعتبر الاعتداء على حياة المسلمين من الكبائر التي توقع صاحبها في التهلكة، وتوقع المفساد في المجتمع.

¹عبير بسيوني رضوان، الأمن الإنساني وتطبيقاته في المحافل الدولية، (مصر: القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2011)، ص26.

المطلب الثاني: مستويات وأبعاد الأمن:

أولاً: مستويات الأمن

يرى " باري بوزان " أنه لفهم مسألة الأمن وطريقة بنائه تتطلب التحليل عبر مستويات عديدة فانطلق من الصور الثلاثة للتحليل في العلاقات الدولية، سنحاول عرضها في نقاط التالية:¹

أ- المستوى الداخلي: وهو مستوى يتعلق بـ :

1- الفرد:

إذ يعتبر الركيزة الأساسية التي تدور حولها القضايا، بحمايته من كل خطر أو تهديد يمس حياته الخاصة والعامة بتوفير سبل الحماية والحاجيات الضرورية التي تتطلبها أنشطة حياته اليومية من خلال جملة الحقوق والواجبات.

2- الدولة:

وهو ما يطلق عليه بالأمن الوطني أو القومي، الذي يعني بالأساس حماية وتأمين كيان الدولة بحفظ المجتمع وحمايته من أي اختراق أو تهديد.

ب- المستوى الخارجي:

يتمثل هذا المستوى في الصلات الخارجية للدولة مع العالم الخارجي والذي يتضمن مستويين:

1- المستوى الإقليمي:

¹المرجع نفسه، ص425.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

بتجاهل الدراسات الأمنية التقليدية، خلق ذلك أزمة فهم كيفية تحليلاتها، يعتبر تحليل الأمن على هذا المستوى الجزئية الجديدة من أبرز الإسهامات التي أضافها "باري بوزان" للتقسيم الكلاسيكي المعتمد من طرف "كينث ولترز" أين يشغل هذا الأخير مرتبة وسيطة في سلم أو هرم التعمق المستوياتي "لبوزان" فهو أوسع من المستويين السابقين (الفرد والدولة)، بحيث يشمل كل دولة نزولاً إلى المجتمع، (الجماعات) فالأفراد، لكنه في نفس الوقت يقع في مرتبة أدنى من مستوى النظام الدولي ليشكل بذلك مستوى توافقياً يتضمن إطاراً من الديناميكيات المختلفة والتي تأخذ شكلاً تصاعدياً وتنازلياً مثل: عدد ونوعية القوى الفاعلة فيه، وطبيعة المنافع التحديات المشتركة التي تواجهها.¹

2- المستوى الدولي:

وهو مستوى أعلى مما سبقه، إذ يتعلق بتحركات الدولة ضمن المحيط العالمي من خلال تركيزه في تحليله للظواهر الأمنية على مجموعة من المتغيرات مثل: عدد القوى الكبرى المؤثرة، في النسق الدولي من ثم طبيعة الاستقطاب القائم إلى توزيع القوة العسكرية والاقتصادية بين الوحدات السياسية، بالإضافة إلى واقع التحالفات الدولية.

وبذلك فمستوى النظام الدولي يتسع ليشمل المستوى الإقليمي والذي تقع فيه الدولة وتتقاسم الحدود مع غيرها من الوحدات السياسية الأخرى، فهو أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية كونه مرتبط بأمن كل الدول.²

ثانياً: أبعاد الأمن

¹ ميلاد مفتاح الحراشي، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط، دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط، (السليمانية: العراق، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2013)، ص 15.

² خديجة خضراوي، "التحول الأنطولوجي في مفهوم الأمن، دراسة في إسهامات كوينهاغن، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ص 50.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

قدّم باري بوزان إسهامًا نوعيًا من خلال توسيع مفهوم الأمن ليشمل أبعادًا تتجاوز الإطار العسكري التقليدي، ففي كتابه المعروف "الشعوب، الدول والخوف (People, States, and Fear)"، قدّم بوزان إطارًا متعدد الأبعاد لفهم الأمن، مع التركيز على التهديدات التي تتعرض لها الدول والمجتمعات من عدة زوايا وليس فقط التهديدات العسكرية.¹ بدأ بوزان بالبعد العسكري، وهو المفهوم الأكثر تقليدية للأمن الذي يركز على حماية الدولة من العدوان الخارجي أو التمرد الداخلي، ويشمل هذا البعد التسليح، التحالفات العسكرية، والحروب ومع ذلك، أكد بوزان أن البعد العسكري وحده لا يكفي لفهم وتعزيز الأمن في العصر الحديث.

البعد الثاني الذي طرحه بوزان هو البعد السياسي، الذي يرتبط بحماية النظام السياسي للدولة من التهديدات الداخلية والخارجية، يشير بوزان هنا إلى أهمية حماية سيادة الدولة، واستقرار الحكومة، واستقلالية مؤسساتها السياسية من أي تدخل أو تهديدات، سواء من قوى خارجية أو من اضطرابات داخلية ومن بين هذه التهديدات السياسية التي يمكن أن تواجهها الدول الانقلابات، الثورات، أو التهديدات المتعلقة بشرعية النظام الحاكم.²

أما البعد الاقتصادي، فيشير إلى أن الاقتصاد يعتبر أحد مكونات القوة الوطنية، وأن الأمن الاقتصادي هو عنصر حاسم لضمان استقرار الدولة ورفاهيتها ومن هذا المنظور فإن الأزمات الاقتصادية، كالتضخم، البطالة، أو الاعتماد المفرط على واردات الطاقة أو المواد الغذائية من الخارج، يمكن أن تشكل تهديدات جدية للأمن القومي. كما أن الانكشاف على الأسواق العالمية دون ضوابط قد يعرض الدولة لأزمات تؤثر على استقرارها الداخلي.

بوزان أيضًا وسّع مفهوم الأمن ليشمل البعد الاجتماعي، وهو بعد يرتبط بالهوية الوطنية والتماسك الاجتماعي داخل الدول في هذا السياق، يشير إلى أن تهديدات الأمن الاجتماعي قد تنشأ من الانقسامات العرقية، الدينية، أو الثقافية التي قد تؤدي إلى نزاعات داخلية أو تفكك اجتماعي كما أن الهجرة غير المنظمة أو الضغوط الثقافية الخارجية قد تشكل تهديدًا للتماسك الاجتماعي وللهوية الوطنية للدولة.

¹ خديجة خضراوي، نفس المرجع السابق الذكر، ص55.

² المرجع نفسه.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

وأخيراً، يبرز البعد البيئي كعنصر حديث في الدراسات الأمنية بفضل التطورات المعاصرة المتعلقة بتغير المناخ والتدهور البيئي. يرى بوزان أن الكوارث الطبيعية، التغيرات المناخية، ونقص الموارد الطبيعية الحيوية مثل المياه والطاقة يمكن أن تشكل تهديدات خطيرة للأمن الوطني والإقليمي للدول التي تعتمد بشكل مفرط على الموارد البيئية أو التي تواجه كوارث بيئية متكررة، تصبح أكثر عرضة لاضطرابات داخلية أو صراعات على الموارد¹.

من خلال هذا الإطار المتعدد الأبعاد، قدّم بوزان مفهوماً موسعاً وشاملاً للأمن يتيح للدول النظر إلى التهديدات الأمنية من منظورات متعددة، وليس فقط من خلال القوة العسكرية، هذا التحليل العميق ساهم في إعادة صياغة الدراسات الأمنية ليصبح مفهوم الأمن أكثر ديناميكية وشمولية بما يتناسب مع تعقيدات العالم الحديث.

¹ المرجع نفسه.

المبحث الثاني: ماهية الأمن البحري

اكتسب مفهوم الأمن البحري أهمية بارزة من الناحيتين النظرية والتطبيقية، لاسيما في ظل التهديدات المتزايدة التي يتعرض لها المجال البحري عالميا.

المطلب الأول: تعريف الأمن البحري

الأمن البحري هو مفهوم يشير إلى حماية وتأمين المسطحات المائية والممرات البحرية من التهديدات والتحديات المختلفة التي يمكن أن تؤثر على سلامتها واستقرارها، يتضمن هذا المفهوم مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى ضمان سلامة الملاحة البحرية، وحماية الموارد البحرية، والحفاظ على البيئة البحرية، ومنع الأنشطة غير القانونية مثل القرصنة، والتهرب، والصيد غير المشروع¹.

يشمل الأمن البحري أيضًا حماية البنية التحتية الحيوية في البحر مثل الموانئ، ومنصات النفط والغاز، وخطوط الأنابيب البحرية، التي تعتبر أهدافًا محتملة للهجمات الإرهابية أو العمليات التخريبية، وتعتمد الدول والمجتمعات الساحلية على التجارة البحرية بشكل كبير لذلك فإن أي اضطراب في الممرات البحرية يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات اقتصادية كبيرة.

كما يتطلب تحقيق الأمن البحري التعاون بين الدول، حيث إن البحار والمحيطات غالبًا ما تكون مساحات مشتركة بين عدة دول، مما يستلزم جهودًا دولية مشتركة للتصدي للتهديدات الأمنية، تتضمن هذه الجهود الاتفاقيات الدولية، والتدريبات العسكرية المشتركة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية بين الدول.

¹ نسرين الصباحي، الأمن البحري في ظل التهديدات العالمية، (القاهرة: دار الأهرام للنشر والتوزيع، 2015)، ص74.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

يعد الأمن البحري أيضًا جزءًا من الأمن القومي للدول، حيث إنه يساهم في حماية سيادتها وتأمين حدودها البحرية من أي تهديدات خارجية، وبهذا يلعب الأمن البحري دورًا حاسمًا في تحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي وضمان تدفق التجارة البحرية العالمية بشكل آمن وسلس¹.

يتوسع مفهوم الأمن البحري ليشمل مكافحة التلوث البحري وحماية البيئة البحرية من الأنشطة البشرية الضارة، مثل تسرب النفط والمواد الكيميائية، والتخلص غير المشروع من النفايات.

تعتبر هذه الجوانب جزءًا مهمًا من الأمن البحري، نظرًا لتأثيرها الكبير على التنوع البيولوجي البحري وصحة النظم البيئية البحرية، والتي بدورها تؤثر على حياة المجتمعات الساحلية وصناعات الصيد والسياحة.

كما يشمل الأمن البحري تعزيز قدرات الإنقاذ والبحث في حالات الطوارئ البحرية، تلعب فرق الإنقاذ البحري دورًا حيويًا في الاستجابة للكوارث البحرية مثل غرق السفن أو الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير والزلازل التي قد تضرب المناطق الساحلية، يتطلب ذلك وجود أنظمة متطورة للإنذار المبكر وتدريب مكثف لفرق الإنقاذ البحري لضمان جاهزيتها للتعامل مع أي حوادث بحرية بكفاءة وسرعة².

إن الأمن البحري أصبح أكثر تعقيدًا في ظل التقدم التكنولوجي والابتكار في مجال الاتصالات والمراقبة البحرية، أنظمة الرادار والأقمار الصناعية والتكنولوجيا الحديثة الأخرى تساهم بشكل كبير في مراقبة السواحل والمياه الإقليمية ورصد أي أنشطة مشبوهة، هذا التقدم

¹ المرجع نفسه، ص 75.

² آدم الكيلاني، تهديدات الأمن البحري في دول إفريقيا، (مصر: القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2019)، ص 15.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

التكنولوجي يسهم في تعزيز القدرات الدفاعية للدول ويمكنها من تأمين ممراتها البحرية بشكل أكثر فعالية.

وفي السياق الدولي، تلعب المنظمات الدولية مثل المنظمة البحرية الدولية (IMO) دورًا بارزًا في وضع المعايير والاتفاقيات التي تهدف إلى تعزيز الأمن البحري عالميًا، كما أن التحالفات العسكرية البحرية، مثل حلف الناتو، تقوم بتنظيم دوريات وحملات لمكافحة التهديدات البحرية في مناطق معينة، مما يعزز من الاستقرار البحري في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية¹.

يعتبر الأمن البحري مزيج من السياسات الوطنية والدولية، والإجراءات التكنولوجية، والتعاون الدولي، لضمان سلامة واستدامة البيئة البحرية، وحماية مصالح الدول من التهديدات البحرية المتنوعة.

كما يعتبر الأمن البحري عنصرًا أساسيًا في الجغرافيا السياسية (الجيوبولتيك)، حيث تتنافس الدول الكبرى على السيطرة على الممرات البحرية الحيوية التي تعد شرايين التجارة العالمية هذه الممرات، مثل مضيق هرمز ومضيق ملقا وقناة السويس، تعد نقاط اختناق إستراتيجية حيث يمكن أن تؤدي أي اضطرابات فيها إلى تأثيرات اقتصادية عالمية هائلة، لهذا السبب تسعى الدول الكبرى إلى تأمين وجود عسكري وبحري في هذه المناطق لضمان حرية الملاحة والحفاظ على مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية.

وفي إطار الجهود لتعزيز الأمن البحري، تقوم الدول بتطوير قوات بحرية قوية، وإنشاء قواعد بحرية في مواقع إستراتيجية حول العالم، تمتلك هذه القواعد دورًا رئيسيًا في دعم

¹ مرجع نفسه.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

العمليات البحرية وتوفير الدعم اللوجستي للسفن الحربية، كما تسهم في ردع أي تهديدات محتملة ضد المصالح البحرية للدول¹.

من ناحية أخرى، يتضمن الأمن البحري أيضًا مكافحة القرصنة، التي كانت ولا تزال تهديدًا حقيقيًا للسفن التجارية في بعض المناطق، مثل القرن الإفريقي وخليج غينيا تشكل القرصنة تحديًا آمنًا كبيرًا، وللتصدي لهذا التهديد تم إطلاق العديد من المبادرات الدولية، مثل الدوريات البحرية المشتركة والتعاون مع الحكومات المحلية لتعزيز الأمن في هذه المناطق.

يشمل الأمن البحري أيضًا حماية حقوق الدول في مناطقها الاقتصادية الخالصة (EEZ)، والتي تمتد إلى 200 ميل بحري من سواحلها، هذه المناطق تحتوي على موارد طبيعية هائلة بما في ذلك مخزون الأسماك واحتياطيات النفط والغاز، لذلك، تعتبر حماية هذه الموارد من الأنشطة غير القانونية، مثل الصيد الجائر والتتقيب غير المشروع، جزءًا لا يتجزأ من الأمن البحري².

في السياق القانوني، يلعب القانون الدولي دورًا هامًا في تنظيم الأمن البحري، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)³ تشكل الإطار القانوني الأساسي الذي يحكم استخدام البحار والمحيطات ويحدد حقوق وواجبات الدول، في هذا الصدد تضع هذه الاتفاقية قواعد لتنظيم الملاحة البحرية، واستغلال الموارد البحرية، وحماية البيئة البحرية، مما يسهم في تعزيز الاستقرار والأمن على المستوى البحري الدولي.

كما قد تعددت الإسهامات البحثية في محاولة التعريف بمفهوم الأمن البحري، ولعل هذا ما أرجعه الباحثون إلى تعقد المفهوم والتداخل بينه وبين مفاهيم أخرى من ناحية، وكذا إلى اختلاف معناه باختلاف السياق والاستخدام من ناحية أخرى وبصفة عامة هناك اتجاهات

¹ عبد القادر جيلي، "تهديدات الأمن البحري في إفريقيا"، مجلة دراسات المتوسط، الجزائر، العدد 12، 2019، ص415.

² مرجع نفسه، ص417.

³ عبد القادر جيلي، نفس المرجع السابق الذكر، ص418.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

وأطر عديدة في دراسة مفهوم الأمن البحري، غير إنه لا يوجد تعريف واحد ونهائي للأمن البحري، الأمر الذي دفع الباحثين لتطوير مجموعة من الأطر التي يمكن أن تحدد بعض القواسم المشتركة في التعريف بالأمن البحري، وهنا تجدر الإشارة إلى إسهامات بويجر، حيث اقترح ثلاثة أطر في تعريف الأمن البحري، يشير أولها إلى إمكانية فهم الأمن البحري من خلال ارتباطه بمفاهيم أخرى مثل السلامة البحرية والقوة البحرية وغيرها من مفاهيم الأمر الذي يسمح بتكوين مصفوفة شاملة نظراً للترابط بين هذه المفاهيم وبعضها البعض، أما الإطار الثاني، فقد أطلق عليه بويجر إطار "الأمانة Securitization"،¹ وذلك من خلال النظر إلى قضايا الأمن البحري بوصفها قضايا تمس الأمن القومي، وبذلك يصبح التركيز الرئيسي في الحديث عن الأمن البحري على التهديدات البحرية وما يتصل بها من مصالح سياسية وأيديولوجيات متباينة، وهو ما يستوجب حشد الدعم السياسي وتخصيص الموارد وتبني عدد من السياسات التي تستهدف معالجة التهديدات أو المخاطر المنصورة على أمن الدولة والمجتمع.

أما الإطار الثالث والأخير الذي اقترحه بويجر الدراسة الأمن البحري، فهو ذلك الذي يقوم على ما يعرف بنظرية الممارسة الأمنية، وذلك من خلال دراسة ممارسات الفاعلين بحجة تعزيز الأمن البحري، الأمر الذي يسمح بنهم أكثر عمقاً لأفعالهم ودوافعهم في هذا المقام،² وجدير بالذكر أن هذه الأطر الثلاثة سألقة الذكر يمكن أن تعمل معا على دراسة وتحليل مفهوم ومضمون الأمن البحري بشكل أكثر دقة. ولذا يمكن الإشارة إلى أبرز ما قدم من إسهامات من جانب العلماء والباحثين للتعريف بالأمن البحري .

¹ شيماء محي الدين، "الأطر القارية لحماية الأمن البحري في إفريقيا: الطموحات والتحديات، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 22، أبريل 2024، ص191.

² المرجع نفسه.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

ولقد عرف الفريد تاير ماهان الأمن البحري باعتباره الظرف الذي يمكن فيه للدول ضمان الأمن والمصالح في البحر 21 وبالمثل فقد عرف روبرت إدواردز الأمن البحري بأنه الإجراءات المتخذة للحفاظ على النظام الدولي في البحر (السطح)، فوقه (الجو)، تحته أعماق البحر وباطنه، وانطلاقاً منه (بحر - بايس) 210 أما عن جيفري قبل، فقد عرف الأمن البحري بوصفه المقاطع على النظام الجيد في البحر لتلافي المخاطر والتهديدات التي تمس بالاستقرار والنظام فيه¹.

التعريف الإجرائي للأمن البحري

يمكن القول إن الأمن البحري يتجاوز مجرد حماية السفن والممرات البحرية، فهو يشمل مجموعة واسعة من الأنشطة والتدابير التي تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار الإقليمي والعالمية، وضمان استدامة البيئة البحرية، وحماية المصالح الاقتصادية والجيوسياسية للدول.

المطلب الثاني: الأمن البحري والمفاهيم ذات الصلة

إن الأمن البحري يشمل مجموعة من التدابير والإجراءات التي تهدف إلى حماية المناطق البحرية من التهديدات المختلفة سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان، كما يرتبط مفهوم الأمن البحري بالمفاهيم ذات الصلة منهم:

أ- السلامة البحرية maritime safety

العلاقة بين الأمن البحري والسلامة البحرية هي علاقة تكاملية تتقاطع في عدة جوانب، إذ يشتركان في هدف أساسي وهو حماية الأرواح والممتلكات، ولكن لكل منهما مجال تركيز مختلف يؤثر في الآخر بشكل مباشر².

¹ المرجع نفسه، ص192.

² المرجع نفسه، ص193.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

الأمن البحري يتعامل بشكل أساسي مع التهديدات الخارجية التي قد تؤثر على حركة الملاحة البحرية مثل القرصنة، الإرهاب، التهريب، والصراعات المسلحة، هذه التهديدات يمكن أن تؤدي إلى حوادث كارثية ليس فقط على مستوى السفن ولكن أيضًا على البيئة البحرية والبنية التحتية الساحلية، لذا فالتدابير الأمنية مثل تعزيز مراقبة السواحل واستخدام القوات البحرية للتصدي لهذه التهديدات هي أساسية لضمان استقرار وأمن الأنشطة البحرية، ومن جهة أخرى، السلامة البحرية تركز على منع الحوادث الناجمة عن الأخطاء البشرية أو الأعطال التقنية في السفن والمنشآت البحرية من خلال تطبيق القوانين واللوائح الصارمة التي تحكم بناء السفن، تدريب الطواقم، وصيانة المعدات، تسعى السلامة البحرية إلى تقليل الحوادث التي يمكن أن تؤدي إلى خسائر بشرية وبيئية واقتصادية¹.

العلاقة بينهما تظهر في عدة نقاط²:

✓ التأثير المتبادل: التهديدات الأمنية قد تؤدي إلى حوادث بحرية، على سبيل المثال عملية قرصنة يمكن أن تتسبب في تصادم أو غرق سفينة إذا لم يتم التعامل معها بشكل صحيح، في المقابل ضعف السلامة البحرية قد يجعل السفن هدفًا أسهل للتهديدات الأمنية، مثل السفن التي لا تلتزم بمعايير السلامة قد تكون أقل قدرة على المناورة أو الدفاع عن نفسها في حالة الهجوم.

✓ التشريعات والسياسات: غالبًا ما تتداخل التشريعات والسياسات التي تهدف إلى تعزيز الأمن البحري مع تلك التي تهدف إلى تعزيز السلامة البحرية، الاتفاقيات الدولية مثل الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار (SOLAS) واتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الملاحة البحرية (SUA) تشمل أحكامًا تتعلق

¹ حمدي عبد الرحمن حسن، "تهديدات الأمن البحري"، مجلة الدفاتر، بيروت، العدد 18، 2018، ص 257.

² المرجع نفسه.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

بكلا المفهومين، حيث تطالب الدول باتخاذ تدابير لضمان كل من الأمن والسلامة في البحار¹.

✓ التدريب والتوعية: الطواقم البحرية تحتاج إلى تدريب على الجوانب المتعلقة بالأمن والسلامة على حد سواء، وفهم كيفية التعامل مع التهديدات الأمنية مثل الهجمات المسلحة لا يقل أهمية عن معرفة كيفية التعامل مع الحرائق أو تسربات النفط، أما التدريب المتكامل يعزز قدرة الطواقم على التصرف في حالات الطوارئ التي قد تتطلب تدخلاً متعدد الأبعاد².

يمكن القول أن تحقيق أمن وسلامة البحار يتطلب نهجاً شاملاً يأخذ في الاعتبار كلا الجانبين، حيث يؤدي التراخي في أي منهما إلى زيادة المخاطر على الأرواح والممتلكات والبيئة البحرية.

ب - القوة البحرية sea power

يُعتبر كل من الأمن البحري والقوة البحرية مفهومان مترابطان بشكل وثيق في مجال الدراسات الإستراتيجية والأمنية، حيث يمثل كل منهما جانباً هاماً من جوانب حماية المصالح الوطنية في المجال البحري.

الأمن البحري يُشير إلى التدابير والسياسات والإجراءات التي تتخذها الدول والمنظمات الدولية لضمان حماية المياه الإقليمية والدولية من التهديدات التي قد تؤثر على السلامة البحرية، التجارة، الموارد البحرية، والبيئة البحرية.

تتنوع هذه التهديدات بين القرصنة والإرهاب البحري، الصيد غير القانوني، التلوث البحري، وحتى النزاعات الإقليمية حول المياه والمضائق، ومن هنا يصبح الأمن البحري

¹ المرجع نفسه، ص 258.

² المرجع نفسه، ص 260-261.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

عنصرًا حاسمًا لضمان استقرار النظام الدولي والاقتصاديات العالمية، حيث يعتمد جزء كبير من التجارة العالمية على النقل البحري.

أما القوة البحرية فهي تمثل قدرة الدولة على إسقاط النفوذ والسيطرة على المساحات البحرية، سواء من خلال الأساطيل العسكرية المتقدمة، أو البنية التحتية البحرية، مثل الموانئ والقواعد البحرية.

تُستخدم القوة البحرية لتحقيق مجموعة من الأهداف، بدءًا من الدفاع عن المياه الإقليمية إلى حماية المصالح الاقتصادية والسياسية في البحار المفتوحة، كما تُمكن القوة البحرية الدول من تنفيذ عمليات الردع، والقيام بعمليات تدخل عسكرية إذا لزم الأمر، وكذلك تقديم المساعدات الإنسانية في حالات الكوارث¹.

والعلاقة بين المفهومين تتجلى في أن القوة البحرية هي أحد الأدوات الأساسية لتحقيق الأمن البحري بدون قوة بحرية قوية وفعالة، يصعب على الدول ضمان أمنها البحري ضد التهديدات المتزايدة والمعقدة، في الوقت نفسه، فإن الأهداف الإستراتيجية للقوة البحرية تُوجه غالبًا نحو تحقيق أو تعزيز الأمن البحري، حيث تستخدم الدول قواتها البحرية لحماية طرق الشحن البحري، والقيام بدوريات في المياه ذات الأهمية الإستراتيجية، والمساهمة في العمليات الدولية لمكافحة القرصنة والإرهاب.

وبالتالي، يمكن القول إن الأمن البحري والقوة البحرية هما وجهان لعملة واحدة، حيث يعزز كل منهما الآخر في إطار الحفاظ على الاستقرار والأمن في الفضاء البحري العالمي.

¹ المرجع نفسه.

المطلب الثالث: مهددات الأمن البحري

تشكل تهديدات الأمن البحري مجموعة متنوعة من المخاطر التي تؤثر على السلامة والازدهار العالميين، وهي تتزايد تعقيداً مع تطور التكنولوجيا والعوامل الجيوسياسية،¹ من أبرز هذه التهديدات القرصنة البحرية، والتي لا تزال تشكل خطراً كبيراً في بعض المناطق مثل القرن الإفريقي وخليج غينيا، حيث يتعرض البحارة والشحن التجاري للاختطاف والابتزاز، بالإضافة إلى ذلك، تعتبر التهديدات الإرهابية في البحر مصدر قلق كبير، حيث يمكن أن تستهدف السفن الحربية أو ناقلات النفط لتعطيل الاقتصاد العالمي أو لإحداث أضرار بيئية كارثية.

كما أن التهريب والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والبشر عبر البحار يمثل تهديداً آخر للأمن البحري، حيث تستغل الشبكات الإجرامية الحدود البحرية الواسعة والمفتوحة لنقل البضائع المحظورة أو الأشخاص عبر الدول بشكل غير قانوني، مما يزيد من تعقيد السيطرة على هذه الأنشطة ومنعها.²

إضافة إلى ذلك، يشكل تغير المناخ وتزايد الظواهر الجوية القاسية تهديداً متزايداً، حيث أن الأعاصير وارتفاع مستوى البحر يمكن أن يؤدي إلى دمار كبير للبنية التحتية البحرية والموارد الساحلية.

من ناحية أخرى، تبرز النزاعات الإقليمية على الحدود البحرية كتهديد آخر، حيث تتنافس الدول على السيطرة على الموارد البحرية مثل النفط والغاز والثروة السمكية، مما يؤدي إلى توترات قد تتطور إلى نزاعات عسكرية.

¹ نصر الدين ماروك، الأمن البحري، (الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2007)، ص 25.

² المرجع نفسه.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

تشكل الهجمات الإلكترونية تهديداً حديثاً ومتزايداً، حيث يمكن للجهات الفاعلة الخبيثة استهداف أنظمة الملاحة والاتصالات في السفن والمنشآت البحرية، مما قد يؤدي إلى حوادث بحرية أو تعطل في سلاسل التوريد العالمية¹.

تتطلب هذه التهديدات استجابات دولية منسقة تشمل التعاون بين القوات البحرية، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتطوير سياسات متكاملة لحماية الأمن البحري وضمان سلامة الملاحة الدولية.

إلى جانب التهديدات التي ذكرتها سابقاً، هناك أيضاً تهديدات متعلقة بتلوث البحار والبيئة البحرية، حيث يعتبر التلوث البحري الناتج عن تسرب النفط من السفن وإلقاء النفايات الكيميائية والصناعية في البحار والنفايات البلاستيكية، تهديداً خطيراً يؤثر على الحياة البحرية وصحة الإنسان، كما أن تزايد حجم النفايات البلاستيكية في المحيطات يؤدي إلى تأثيرات سلبية على السلسلة الغذائية البحرية، مما قد ينتج عنه مشاكل صحية عالمية².

التصادمات البحرية تشكل تهديداً آخر، حيث يمكن أن تتسبب في خسائر بشرية ومادية كبيرة. يعود ذلك إلى تزايد حركة السفن التجارية، مما يزيد من احتمالية وقوع حوادث تصادم بين السفن أو بينها وبين البنية التحتية الساحلية، مثل الأرصفة والموانئ هذه الحوادث قد تؤدي إلى كوارث بيئية، خاصة إذا كانت السفن تحمل مواد خطرة.

هناك أيضاً تهديدات متعلقة بالأنشطة غير القانونية مثل الصيد الجائر، الذي يؤدي إلى استنفاد المخزون السمكي العالمي، ويضر بالاقتصاديات المحلية التي تعتمد على الصيد واستغلال الموارد البحرية بشكل غير مستدام يتسبب في فقدان التنوع البيولوجي البحري، مما

¹ نصر الدين ماروك، نفس المرجع السابق الذكر، ص 27.

² المرجع نفسه.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

يؤثر سلبيًا على البيئة البحرية والاقتصاد العالمي، من جهة أخرى، فإن الحروب الإلكترونية التي تستهدف نظم التحكم في السفن وأنظمة المراقبة الساحلية تمثل خطراً متزايداً.¹ يمكن لهذه الهجمات أن تؤدي إلى اختراق البيانات، وتوجيه السفن إلى مناطق خطيرة، أو حتى الاستيلاء على التحكم الكامل بالسفينة من بُعد، هذه الهجمات تشكل تهديداً جاداً للأمن البحري، حيث يمكن أن تستغلها جهات عدائية لأغراض سياسية أو اقتصادية. أيضاً، هناك تهديدات من طبيعة قانونية، حيث يمكن أن تؤدي التفسيرات المتضاربة للقانون البحري الدولي إلى نزاعات بين الدول حول حقوق الملاحة وحقوق استغلال الموارد البحرية هذه النزاعات قد تعرقل التجارة البحرية وتهدد الاستقرار في بعض المناطق الحساسة. كل هذه التهديدات تستدعي تعزيز التعاون الدولي وتحسين قدرات الاستجابة الفورية وإدارة الأزمات، فضلاً عن تطوير سياسات وتكنولوجيا جديدة لحماية البحار وضمان استخدامها المستدام.²

¹ مرجع نفسه.

² مرجع نفسه.

المبحث الثالث: الإطار النظري للأمن والأمن البحري

نظرا للتطور الذي شهده الأمن في حقل العلاقات الدولية، ظهرت العديد من المدارس الفكرية التي ساهمت في تحديد وضبط مفهوم الأمن من الناحية النظرية، لذلك ارتأى منظرو العلاقات الدولية إلى وضع نظريات ساهمت في تفسير الأمن والأمن البحري، انطلاقا من النظريات الوضعية وصولا إلى النظريات ما بعد الوضعية وإسهاماتهم في تطوير وتوسيع مفهوم الأمن البحري.

المطلب الأول: الأمن وفق النظريات الوضعية

تعتبر النظريات الوضعية من بين الاتجاهات التقليدية لفترة الحرب الباردة، حيث حافظت على النظام الوستقالي القائم على مركزية الدولة باعتبارها الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية ولها الحق في احتكار وسائل العنف.¹

حيث برزت في هذه الفترة نظريتين هامتين نتيجة للتطورات التي عرفها حقل الدراسات الأمنية تركزت أساسا في النظرة الواقعية والليبرالية للأمن.

أولا: التصور الواقعي للأمن

تعتبر أفكار توماس هوبز Thomas Hobbes من أهم المرجعيات الفكرية للمدرسة الواقعية، فعلى حد تعبير هوبز أن الحرب تنشأ من الميل الفطري للبشر لمحاربة بعضهم البعض بدلا من التعاون، وبالتالي فالحرب هي الحالة الطبيعية للعلاقات الإنسانية، فالحالة

¹ - زكريا حسين، نظريات الأمن، تم تصفح الموقع يوم 2024/09/14

<https://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2000/11/article2.shtml>

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

الطبيعية عند هوبز تعتبر أن كل إنسان هو تهديد محتمل لأن الكفاح من أجل البقاء في عالم يتميز بموارد محددة هو " صراع الكل ضد الكل".¹

يرى ريمون آرون في الحالة الطبيعية الأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية.²

وترى الواقعية الجديدة néoréalisme وعلى رأسها كينث والتز kenneth waltz أن النظام الدولي هو نظام فوضوي، وتركز كذلك على أولوية الأمن prierait of Security أكثر من الأهداف الأخرى للدولة، وبالتالي فإن تحقيق الأمن يعني قدرة الدولة على الحفاظ على بقاءها بالاعتماد على نفسها كمطلب أساسي في نظام دولي يتسم بالفوضى ويفتقد لسلطة مركزية، حيث تجد كل دولة نفسها على الدوام معرضة للخطر أو تهديد دولة أخرى، مما يدفعها إلى تعظيم قوتها العسكرية لتلافي ذلك الخطر المحتمل هذا من جهة، ومن جهة أخرى هذا التأهب العسكري يسبب الشك والريبة بالنسبة للدول الأخرى.³

وفي هذا السياق يوجد نهجان متنافسان ضمن النموذج الواقعي ولكل منهما افتراضاته حول المعضلة الأمنية security dilemma وتأثيرها في احتمالات الحرب وإمكانية التعاون بين الدول في سبيل التخفيف من آثار الفوضى في بنية النظام الدولي.

1. الواقعية الهجومية:

¹ أمينة بدر، "أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة دول القرن الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة باتنة، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية، 2013-2014)، ص16.

² عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005)، ص18.

³ أمينة دير، نفس المرجع السابق الذكر، ص17.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

تعد افتراضات الواقعية الهجومية متشائمة بخصوص الآثار المترتبة على الفوضى في بنية النظام الدولي، وترى أن المعضلة الأمنية تتطلب من كل دولة أن تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من القوة الخاصة بها، ولا يقتصر هذا السعي على تعظيم أمنها بل يتعداه لتحقيق الهيمنة والسيطرة على الدول الأخرى وذلك نتيجة طبيعية لعدم الثقة بنوايا الدول الأخرى.

2. الواقعية الدفاعية:

تتشارك مع الواقعية الهجومية في أن الفوضوية في بنية النظام الدولي تفرض عدم الثقة بنوايا الدول الأخرى والسعي لتحقيق قدر من القوة يفترض وجود عوامل عديدة مثل التكنولوجيا العسكرية، الجغرافيا، المعتقدات والإستراتيجية القومية الحديثة ما قد يضاعف تكاليف الحرب الهجومية، ونتيجة لذلك فإن إستراتيجيات الدفاع أكثر جاذبية للدول من إستراتيجيات الهجوم.¹

يقول "هيجل" أن الدول تتعامل مع بعضها ككيانات مستقلة ولأن الإرادة المستقلة لكل منها هي التي تعطي الشرعية للاتفاقيات فيما بينها، ولأن إرادة كل منها هي الرغبة في تحقيق مصالحها، فهذا يعني أن تحقيق المصلحة هي الهدف الأعلى الذي يحكم العلاقات بين الدول.²

يمكن إجمال أهم مسلمات الواقعية في تحديد مفهوم الأمن في:

- الدولة فاعل وحدوي ومركزي، قدراتها تسمح بمعرفة وتعريف أولوياتها وبذلك تعتبر هي المصدر الوحيد للأمن.

¹ أحمد قاسم حسين، "نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع"، سياسات عربية، العدد 20، 2016، 127.

² جيمس دورتي، روبرت بالسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985)، ص62.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

- النظام الدولي يصطبغ بصيغة فوضوية في ظل غياب سلطة مركزية ومشاركة يمكنها تنظيم العلاقات التنافسية فيما بين الدول.
- الدول تعمل على تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها أو لزيادة نفوذها وهذا ما يزيد من حدة المخاطر والتوترات بينها.
- الشك والتوجس Incertitude في العلاقات الإستراتيجية بين الدول يعتبر عنصراً ثابتاً، بمعنى أن هذه العلاقات مبنية على غياب الثقة لأن كل دولة تبحث عن تحقيق ولو حد أدنى من القوة وبالتالي فهي تسعى إلى التسلح كنتيجة لذلك لأنه في سياق مبدأ كل لنفسه self help يعد الأمن معطى نادراً، وهو ما يبرر ترفع كل دولة إلى الدخول في صراع من أجل البقاء.
- استقرار أو عدم استقرار النظام الدولي يتوقف بشكل كبير على بنيته بمعنى أن ذلك مشروط بتوزيع القدرات- خاصة العسكرية- لا سيما في ظل التوازن بين القوى الكبرى وهو ما يعبر عن الرغبة في الحفاظ من عدمه على هذه البنية التي تحدد سلوك الدول.¹

كما تندرج تحت النظرية الواقعية نظرية القوة البحرية، وتقوم نظرية ماهان للأمن البحري على مفهوم القوة البحرية الذي سبق تفسيره، حيث أكد ماهان أن القوة البحرية تعتبر عنصراً رئيسياً في تحقيق الأمن البحري وكذا في تنفيذ إستراتيجية الدفاع البحري لأية

¹ عمار بالة، "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري مالي نموذجاً"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، (جامعة باتنة1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2018)، ص42.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

دولة، وعليه يصبح على الدول الكبرى الاهتمام بتحديث أساطيلها باستمرار وكذا تبني سياسات تدعم وتعزز قوتها البحرية إذا ما أرادت الحفاظ على أمنها البحري.¹

واستطرد ماهان في تفسير أهمية القوة البحرية مؤكداً أن لها فوائد اقتصادية كبيرة، من بينها تسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية وكذا تسهيل الوصول إلى الموارد الطبيعية وضمان السيطرة على طرق التجارة الدولية الهامة وغير ذلك من فوائد اقتصادية هامة، ومن ناحية أخرى، تساعد القوة البحرية الدول على تأمين حدودها البحرية وحماية مصالحها الوطنية من أية تهديدات خارجية ولقد أسفرت إسهامات ماهان حول ماهية ومقومات القوة البحرية في بلورة بعض الاستنتاجات التي تعد بمثابة خطوات هامة يتعين على الدولة الالتزام بها من أجل الحفاظ على أمنها البحري وتعزيز قوتها البحرية ولعل من أبرزها ما يلي:²

- إعطاء الأولوية لتوسيع القوة البحرية كجزء من السياسة الدفاعية للدولة.
- تعزيز البنية التحتية البحرية للدولة من موانئ وشبكات اتصالات وأنظمة ملاحية على النحو الذي يضمن حماية مصالحها الوطنية من أية مخاطر خارجية.
- الإشراف والسيطرة على طرق التجارة البحرية الإستراتيجية.
- زيادة الاستثمارات في مجال تطوير القوة البحرية والدفاع البحري.

ومن هذا العرض السابق النظرية ماهان للأمن البحري، يلاحظ أنه ركز كثيراً على القوة العسكرية بوصفها ركيزة أساسية للأمن البحري.

¹ Ferdy Leorocho (et al.): "Comparative Study on Maritime Security Theory of Mahan Alfred Thayer and Geoffrey Till on the Strategic and Practical Implications of Constructing a Sea Defense", in International Journal of Progressive Sciences and Technologies, (Morocco: International Journals of Sciences and High Technologies, vol. 38, no. 1, April 2023), pp. 458- 459.

² Ipidi.p.460.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

ولعل هذا ما عرض نظرية ماهان للعديد من الانتقادات، نظراً لما يمكن أن يسفر عنه الاهتمام المفرط ببناء القوة البحرية من سباق للتسلح البحري بين الدول وبعضها البعض، وكذا لما يمكن أن ينتج عنها من تزايد للصراعات بين الدول، ومن ناحية أخرى فقد تجاهل ماهان جوانب أخرى رآها البعض هامة في تحقيق الأمن البحري، ومن ذلك التعاون الإقليمي والدبلوماسية والتنمية الاقتصادية المستدامة وغير ذلك من عوامل يمكن أن تكون هامة في حماية الأمن البحري لأية دولة أو إقليم ورغم ذلك، نزل نظرية ماهان من الأهمية بمكان وتظل صالحة للتطبيق حتى وقتنا هذا، حيث مازالت القوة البحرية تشكل ركيزة أساسية لتحقيق الأمن البحري، وإن ظلت هناك ضرورة الموازنة هذه القوة البحرية بنهج أكثر شمولاً واستدامة يتسع ليشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأخرى¹.

كما تتبنى نظرية الأمن البحري لجيفري تيل على مفهوم الأمن البحري الشامل comprehensive maritime security، والذي أكد في إطاره على أن الأمن البحري يجب أن ينظر إليه بوصفه نظاماً معقداً يتضمن عناصر مثل الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والعسكري، وعليه فهو لا يقتصر على التهديدات البحرية المباشرة للدول فحسب، وإنما يتسع ليأخذ في الاعتبار قضايا عالمية هامة مثل تغير المناخ والصيد الجائر وتلوث البحار وغير ذلك من قضايا.

وبهذا المعنى، فقد أكد تيل إن إدارة الأمن البحري لا بد أن تتم بشكل تعاوني بين الدول وكافة أصحاب المصلحة من منظمات دولية وشركات بحرية ومجتمعات ساحلية وغيرها، وفي نظريته عن الأمن البحري أكد قبل على أن العوامل الاقتصادية وكذا البيئية تعد عوامل هامة وحاسمة في تحقيق الأمن البحري، ذلك أن البحر ينطوي على إمكانات اقتصادية هائلة سواء كمورد طبيعي، أو كطريق تجاري عالمي، وكذلك فإن العوامل البيئية مثل تغير المناخ والتلوث البيئي والأضرار البيئية تعتبر عوامل هامة ومؤثرة في الأمن البحري لأية دولة، ومن

¹ عمار بالة، نفس المرجع السابق ذكره، ص44.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

الناحية الإستراتيجية تتبنى نظرية تيل على أهمية الفهم الشامل المهددات الأمن البحري التي تشمل الجريمة العابرة للحدود الوطنية، والإرهاب، والحروب والكوارث الطبيعية.¹

وفي هذا الإطار، يتعين على الدول التعامل مع مثل هذه المهددات من خلال بناء القدرات في مجال دعم المراقبة وإنفاذ القانون والرصد في البحار للحد من مخاطر الأمن البحري، فضلاً عن تحسين التعاون والتنسيق بين مختلف الوكالات وأصحاب المصلحة المرتبطين بالأمن البحري وليس هذا فحسب، بل إن تيل أكد على أهمية تحسين الوعي العام لدى الجماهير وكذا المشاركة المجتمعية من أجل تحقيق الأمن البحري، وذلك من خلال تزويد الجمهور بالمعلومات الكافية حول أهمية الحفاظ على الأمن البحري، على النحو الذي يضمن مشاركة المجتمع في مراقبة التحركات البحرية والإبلاغ عنها.

ومن هذا المنطلق، وفي مقارنة بين نظريتي الأمن البحري لدى كل من ماهان وتيل، يلاحظ أن ثمة نقاط تلاقى بين النظريتين، لعل من أهمها تسليط الضوء على أهمية القوة البحرية والقدرات العسكرية والعوامل الاقتصادية في دعم الأمن البحري، وكذا التركيز على أهمية التعاون الدولي وبناء القدرات في المجال البحري من أجل الحفاظ على الأمن البحري العالمي، مع التأكيد على أهمية ابتكار استراتيجيات متكاملة وقابلة للتكيف مع مختلف التحديات التي تواجه الأمن البحري.

ومن ناحية أخرى، فهناك الكثير من أوجه الاختلاف بين نظرية ماهان ونظرية تيل، فمن حيث جوهر النظرية، بني ماهان نظريته على مفهوم القوة البحرية بوصفها أداة لتحقيق الأمن البحري، أما تيل فقد بنيت نظريته على مفهوم الأمن البحري الشامل الذي يأخذ كافة العوامل المختلفة المؤثرة في الأمن البحري في الاعتبار.

ومن حيث مفهوم الأمن البحري، تعتبر نظرية تيل أوسع نطاقاً من نظرية ماهان، حيث رأى الأخير أن الأمن البحري هو الحالة التي تتمكن في إطارها الدولة من السيطرة على البحر والحفاظ على سلطتها على الممرات المائية الأساسية، في حين ركز تيل على الأمن

¹ Ipidi,p.461.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

البحري بمعناه الشامل الذي يتسع ليشمل الأمن العسكري والاقتصادي والبيئي والاجتماعي، ومن حيث النهج، تبني ماهان نهجا عسكرياً واستراتيجياً للحفاظ على الأمن البحري، في حين أكد تيل على ضرورة تبني نهج أكثر شمولاً يأخذ في الاعتبار كافة العوامل العسكرية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.¹

ومن حيث نطاق التحليل، اتجه ماهان إلى التحليل الاستراتيجي والتكتيكي على مستوى الدولة، أما قيل فقد تناول قضايا الأمن البحري باعتبارها تحدياً عالمياً يتطلب تعاوناً وتنسيقاً دولياً واسع النطاق.

ومن خلال الجمع بين نظريتي الفريد ثابر ماهان وجيفري تيل للأمن البحري، يمكن القول أن هناك مجموعة من المضامين التي يتعين توافرها في أية إستراتيجية تستهدف حماية الأمن البحري، وفيما يلي أبرز تلك المضامين الإستراتيجية:²

- التركيز على بناء القوة البحرية من أجل تعزيز الأمن البحري.
- التكامل بين كل من سياسات الأمن البحري وسياسات التنمية الاقتصادية والبيئية في القطاع البحري.
- دعم التعاون بين الدول وبعضها في التعامل مع مخاطر الأمن البحري مثل الإرهاب والقرصنة والجريمة العابرة للأوطان.
- توفير الموارد البشرية في مجال الأمن البحري كوسيلة لمواجهة التحديات والمخاطر البحرية بالغة التعقيد.
- ضمان مشاركة مختلف الأطراف أصحاب المصلحة في تحقيق الأمن البحري.

ثانياً: التصور الليبرالي للأمن:

لقد تمخضت النظرية الليبرالية عن الفكر الغربي في القرن السادس عشر وأصبحت أيديولوجية واضحة المعالم ومهيمنة في القرن السابع عشر، وانتشرت بشكل متدرج ولعبت دوراً أساسياً ومهماً في المجال السياسي طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وكانت

¹ Ipidi,p.462.

² Ipidi,p.463.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

سببا في تحولات اجتماعية وسياسية عظمى في المجتمعات الغربية وفي سياق تطورها التاريخي أصبحت الليبرالية أقسام مختلفة ويمكن تلخيصها فيما يلي:¹

➤ الليبرالية الكلاسيكية:

نشأت في القرن 16 وبرزت في القرن 17 بهيئة أيديولوجية متكاملة ومؤثرة، ولعبت دورا بارزا وأساسيا طوال القرنين 18 و19 خدمة للمصالح الرأسمالية الحديثة في المجتمعات الغربية، وكذلك لتأمين الأهداف الاستعمارية التي رسمها المستعمرون الغربيون في البلدان والدول غير الغربية.

➤ الديمقراطية الاشتراكية:

تعود نشأتها للنصف الثاني من القرن 19 تمثل الجانب المعتدل من الليبرالية إذ تبلورت إثر الأزمات والانتكاسات التي واجهتها الليبرالية الكلاسيكية واعتمدت كمنهج لإنقاذ الرأسمالية الغربية.

لقد سعد نجم الديمقراطية الاشتراكية في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية واستمرت حتى العقد الثامن من القرن 20 وتراجع دورها لاحقا مع نشوء الليبرالية الحديثة.

➤ الليبرالية الحديثة:

تمثل أحد أنماط المدرسة الليبرالية إذ تشكل أساسها النظري في بدايات القرن 20، ولكن تنظيرها الحقيقي المنسجم بدأ بعد النصف الثاني من القرن العشرين، وبرزت منذ أواخر

¹ Ipidi.p.464.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

السبعينيات بصفتها الأيديولوجية المهيمنة والمتنفذة في الفكر الغربي وهي الآن تعد النظرية الرائدة والحاكمة بلا منازع في العالم الحديث.¹

يمكن حصر الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها الليبرالية في:

❖ الفاعلون غير الدولة nom state actors كوحدات مهمة في السياسة العالمية، فالمنظمات الدولية مثلا قد تكون في بعض الأحيان فاعلا مستقلا، والأمر نفسه بالنسبة للمنظمات غير الحكومية وغير الوطنية كمنظمات حقوق الإنسان وجماعات حماية البيئة التي تلعب من جانبها دورا مهما في صناعة السياسة العالمية.

❖ الدولة ليست فاعلا وحدويا بالنسبة للتعدديين، بل تتكون من أفراد، جماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة، فالدولة لا يمكن النظر إليها كفاعل فردي وحدوي لأن ذلك يعتبر تجاهلا لتعدد الفاعلين المشكلين للوحدة المسماة " الدولة " من جهة وتجاهلا للتفاعلات بين هذه الفواعل actors ودور التأثيرات الداخلية والخارجية بالنسبة للدولة.

❖ يتحدى الليبراليون التعدديون الافتراض الواقعي القائم على اعتبار الدولة فاعلا عقلانيا rational actors.

❖ الأجندة السياسية العالمية تبقى قابلة للتوسيع، فإذا كانت مسائل الأمن الوطني مهمة، فإن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية البارزة بفعل تنتمي حدة الاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات المهمة أيضا.¹

¹ شهريار زرشناس، الليبرالية، تر: حسن الصراف، (إيران: المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، 2017)، ص 10.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

❖ تنقسم النظرية الليبرالية إلى اتجاهين هما:

أ- الليبرالية البنوية **structuralliberalism** :

استندت فكرة السلام الديمقراطي التي ظهرت في ثمانينات القرن 20، فمن الناحية النظرية إن بداية الاستقرار الدولي تبدأ من المجتمعات المحلية بأن تتحول الجماعات المكونة لهذه المجتمعات إلى السبل السلمية في بناء العلاقات وتحقيق الحاجات بالاعتماد على الآليات الاقتصادية والسياسية بدلا من القوة للتعبير عن الحاجات والأهداف والإرادات السلوكية، هذا المستوى الأولي من السلم سوف يتطور إلى مستويات الدولية عندما تعمم التجربة في الدول وتنتشر الديمقراطية تفضل الطرق السلمية في التعامل مع القضايا الدولية والتفاعل مع الفواعل الأخرى بدلا من الاعتماد على القوة.²

ب- الليبرالية المؤسساتية **institutionalliberalism** :

تعني فكرة المؤسسة في العلاقات الدولية وفقا للمنهج الليبرالي وجود العديد من المؤسسات سواء كانت إقليمية أم دولية تساهم في منع اندلاع المواجهات بين الدول والتقليل من النزاعات المسلحة واللجوء إلى التفاوض الدولي كوسيلة لحل النزاعات من خلال الأطر التنظيمية لتلك المنظمات.

¹ عمار بالة، "مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة بائنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2011/2012)، ص17.

² عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010)، ص95.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

وقد دعمت المدرسة الليبرالية إنشاء المنظمات الدولية ابتداء بعصبة الأمم وانتهاء بالأمم المتحدة بالإضافة إلى إنشاء المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية وإن ظلت عصبة الأمم تمثل الأوضح في هذا الصدد.¹

والنظرية الليبرالية تقدم فهماً شاملاً ومتكاملاً للأمن يتجاوز التصورات التقليدية التي تعتمد على القوة العسكرية وتوازن القوى، على عكس الواقعية التي ترى أن النظام الدولي فوضوي بطبيعته وأن الدول تسعى لتحقيق مصالحها الذاتية باستخدام القوة، تؤمن الليبرالية بإمكانية تحقيق الأمن الدولي من خلال التعاون بين الدول والمؤسسات الدولية، فضلاً عن الاعتماد على القيم الديمقراطية والتكامل الاقتصادي.

من منظور الليبرالية، التعاون الدولي هو أحد العناصر الأساسية لتحقيق الأمن والدول ليست مضطرة للعيش في حالة دائمة من التنافس والصراع، بل يمكنها التعاون لتحقيق مصالح مشتركة والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التجارة العالمية تعتبر أدوات محورية لتسهيل هذا التعاون وحل النزاعات بطرق سلمية. تؤمن الليبرالية بأن هذه المؤسسات تخلق بنية تنظيمية تساعد في تقليل حالة الفوضى التي تتحدث عنها النظرية الواقعية وتقدم إطاراً للتفاوض، الحلول السلمية، والتنسيق.

جانب آخر مهم في النظرية الليبرالية هو السلام الديمقراطي وفقاً لهذه الفكرة، الدول الديمقراطية نادراً ما تدخل في حروب ضد بعضها البعض، السبب الرئيسي يعود إلى أن الأنظمة الديمقراطية تتمتع بمؤسسات شفافة وأطر قانونية تمنح المواطنين القدرة على التأثير في صنع القرار، وبالتالي يميل قادة الديمقراطيات إلى حل النزاعات بطرق سلمية استجابةً

¹ جهاد عودة، النظام الدولي - نظريات وإشكاليات - ، (القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ص 55.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

للمضغوط الداخلية من شعوبهم وإضافة إلى ذلك، تساهم الديمقراطيات في تعزيز مناخ من الثقة المتبادلة، حيث تفضل هذه الدول الحوار والتفاوض على استخدام القوة¹.

الاقتصاد والتجارة أيضاً يلعبان دوراً محورياً في النظرة الليبرالية للأمن تشير الليبرالية إلى أن الدول التي تعتمد بشكل كبير على بعضها اقتصادياً تصبح أقل ميلاً للنزاع المسلح الاعتماد المتبادل في التجارة يعزز الاستقرار ويقلل من الدوافع التي قد تؤدي إلى الحرب، فالحروب في مثل هذه الحالات تصبح مكلفة من الناحية الاقتصادية، مما يدفع الدول إلى تجنبها وتفضيل الحلول السلمية.²

الاقتصاد المعولم يخلق روابط قوية بين الدول، وهذه الروابط تجعل النزاعات المسلحة غير مبررة وغير مجدية.

من ناحية أخرى تؤكد الليبرالية على أن الأمن ليس مقتصرًا على الجانب العسكري، بل يشمل أيضاً أبعاداً مثل حقوق الإنسان والحكم الرشيد وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان يسهم في تحقيق الاستقرار الداخلي للدول، ويقلل من احتمالية حدوث اضطرابات داخلية تؤدي إلى حروب أهلية أو تدخلات خارجية، والدول التي تلتزم بالقوانين الدولية وتحترم حقوق الإنسان تكون أقل عرضة للنزاعات الداخلية والخارجية.³

إن النظرة الليبرالية للأمن تركز على أن السلام والأمن يمكن تحقيقهما من خلال التعاون بين الدول، نشر الديمقراطية، وتعزيز التكامل الاقتصادي كما أنها تطرح رؤية شاملة للأمن تتجاوز مجرد الدفاع العسكري، لتشمل أيضاً الأمن الإنساني، الاجتماعي، والاقتصادي.

المطلب الثاني: الأمن وفق النظريات ما بعد الوضعية

¹ جهاد عودة، نفس المرجع السابق ذكره، ص56.

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

لم تعد النظريات الوضعية التقليدية (الواقعية والليبرالية) كفيلا لاستيعاب وتفسير مظاهر مستجدات جديدة خاصة المتعلقة بالأمن، الأمر الذي دفع بالنظريات ما بعد الوضعية الجديدة إلى ضرورة تكيف البحث في المجال الأمني وتوسيعها لما يستجيب وواقع هذه التحولات الجديدة.

أولاً: التصور البنائي للأمن:

يرجع ظهورها إلى فشل المقاربات التقليدية في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي،¹ فالبنائية هي الحركة المعارضة الأسرع نمو داخل نظرية الأشعة تحت الحمراء، ولكن جزءا جيدا من هذا النمو هو نتيجة ثانوية لعدم وجود أي تعريف واضح لما قد يتضمنه هذا النهج.²

- ترجع أصول النظرية البنائية إلى القرن 18 في كتابات الفيلسوف الإيطالي جيامبا تيساتفيكو giambattista vico، غير أن البنائية كنظرية بذاتها في العلاقات الدولية برزت مع نهاية الحرب الباردة، وأبرز روادها بيتر كاتزنشتاين peter katzenstien فريديريك كراتوشويل friedrich karochwil وألكسندر واندت alexander wendet.

ويعتبر نيكولاس أوناف أول من استعمل مصطلح البنائية في كتابه "عالم من صنعنا" word of our maiking، حيث ركز على انتقاد أعمال البنيوية الواقعية التي فشلت بـتنبؤ نهاية الحرب بطريقة سلمية.

¹ المرجع نفسه.

² Chris brouin, understanding international relations, new York : palagrav publishers, 2001,p.48.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

تركز البنائية على عنصر الهوية identity الذي أهملته جميع النظريات التفسيرية، إذ تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول) وتستجيب لمطالبها ومؤسساتها وعلى هذا الأساس الهوية تولد وتصل المصالح.

كما ترفض البنائية ما يسمى بتصور كرة البلياردو للعلاقات الدولية والذي تعتمد عليه الواقعية لأنه فشل في إبراز الأفكار ومعتقدات الفاعلين الذين أقحموا أنفسهم في نزاعات وصراعات دولية، بينما يرغب البنائيون في اختبار ما يوجد بداخل كريات البلياردو للوصول إلى إدراكهم معمق بشأن تلك الصراعات.

كما أنها حسب ألكسندر واندت منهج للعلاقات الدولية، يفترض ما يلي: ¹

- ✓ الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- ✓ تشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام.

بالنسبة إلى واندت فإن الأهو هو ما تريد الدول العمل به أي ان الدولة هي التي تقوم بخلق حالة آمنة من خلال إدراك صناعات قرارها. ²

تتلخص أطروحات البنائية حول الأمن في النقاط التالية:

¹ Ipidi.p.49.

² توفيق بوستي، " مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية"، المعهد المصري للدراسات، 2019، تم تصفح الموقع يوم 2024/08/16، على الساعة 14:45،

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

- الفوضى الدولية والبحث في القوة هي من تكوين صناع القرار وليس حقائق موضوعية، فهي تكوين ذاتي، وتؤكد على قضية توظيف الأمن والفوضوية لخدمة المصالح الأخرى.¹
- الشروط المادية ليست المحدد الوحيد للأمن كالقوة العسكرية والاقتصادية، والقوة العسكرية لا تنفع ولا تكفي لتفسير الواقع الدولي، وهناك محددات أخرى كالقيم والمفاهيم الثقافية والأيدولوجية والهوياتية، فمتغير الهوية والخطاب السياسي وحقائق وإدراكات صناع القرار تؤدي حسب البنائين إلى تغيير الوضع الدولي من الوضع الحربي إلى وضع سلمي.

- ثانيا: مدرسة كوبنهاغن ومفهوم الأمن

تعتبر مدرسة كوبنهاغن من بين أبرز المدارس التي عمدت إلى توسيع وتعميق مفهوم الأمن مستمدة أصولها التنظيرية في العلاقات الدولية من كتاب المنظر "باري بوزان" : barry buzan: الناس، الخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية² people : state and fear: The National security problem in international Relations الصادر عام 1991.³

¹ كريمة أرزقي، "الأمن الطاقوي للإتحاد بين الخيار الروسي والمتوسطي 2001-2016"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطة، (جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015-2016)، ص 57.

² عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري: مالي أنموذجا، ص 71.

³ المرجع نفسه.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

وترتكز دراسات مدرسة كوبنهاغن على التجليات الاجتماعية للأمن، بمعنى أن الأمن ليس مفهوما ثابتا كما أقرها يوهان غالتونغ في إطار هذه المدرسة، بل إنه بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي، وبهذا الشكل يمكن توسيع الأمن ليتجاوز المنظور التقليدي الذي يركز على الحروب بين الدول.

يعد باري بوزان من أبرز مفكري مدرسة كوبنهاغن، إلى جانب وجاب دو ويلد jaab de wilde، وأول ويفر OLE Weaver، والعديد من المفكرين الذين يعملون تحتى لواء معهد كوبنهاغن لدراسات السلام، وتتطلق مدرسة كوبنهاغن للأمن على اعتباره وقبل كل شيء مسعى *une démarche*¹، وأن الفاعلين Actor ينزعون إلى إهمال خيار التفاوض والتسويات السلمية بهدف تبني مسار الأمانة Securitisation، وهو مسار ترتكز أسسه على تعريف ذاتي للتهديد ضد البقاء.

كما تعتبر مدرسة كوبنهاغن أول المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الأمن وفتح مجالاتٍ جديدةٍ للبحث في حقل الدراسات الأمنية منذ العقد الثامن من القرن العشرين، حيث انطلقت من إرادةٍ في تأسيس مسار خاصٍ للدراسات الأمنية يسمح بالتغلب على حدود الدراسات الإستراتيجية التقليدية والمقاربات الكلاسيكية في العلاقات الدولية، عن طريق مدّ مجال البحث إلى أبعد من الجانب العسكري البحت وتعميقه أكثر من العلاقات بين الدول فقط، فعلى مستوى نظرية العلاقات الدولية فإن مقارنة مدرسة كوبنهاجن هي تقريبا "غير قابلةٍ وويليامز Huysmans للتصنيف"، فماك سويني يعتبر أنّ أغلبية أعمالها "موضوعية"

¹ سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008، ص 19.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

وواقعية¹، في حين أنّ هويزمانز Huysmans وويليامز Williams يعتبرانها "خليطاً من الواقعية والبنائية"¹.

وينطلق منظور كوبنهاغن للأمن من تعريف باري بوزان للأمن على أنه: "العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن يعبر عن "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، وفي سعيها للأمن فإن الدول والمجتمع يوجدان أحياناً في انسجام مع بعضها البعض، لكن يتعارضان في أحيان أخرى فأساس الأمن هو البقاء، لكن يشمل على أحيان أخرى على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود"، كما يعتبر باري بوزان الأمن بأنه²:

- العمل على التحرر من التهديد (وفي سياق النظام الدولي فإنه يعني) قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية، فالحد الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه يتضمن أيضاً إلى حد معقول سلسلة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود.
- ولا يعني بوزان بالعمل على التحرر من التهديد "الانفلات منه أو تحييده كلياً"، على اعتبار أنه لدى تحليله للبنية الفوضوية للنظام الدولي والأمن يقول "إنه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن أن يكون نسبياً فقط أبداً مطلقاً، أما الأمن القومي عنده فهو مفهوم "محافظ" لأنه يتعلق بالدول الموجودة، ذلك أنه يعرفه بأنه "قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية.

¹ سعدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016، ص 27.

² مرجع نفسه، ص 28.

ثالثاً: المدرسة النقدية ومفهوم الأمن

نشأت النظرية النقدية في أوائل القرن العشرين من خلال مدرسة فرانكفورت، تُعد حركة فكرية تسعى إلى تحليل ونقد الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة بهدف تحقيق تحرر الإنسان من الهيمنة والاستغلال، واعتمدت النظرية النقدية على مفكرين مثل ماكس هوركهايمر، تيودور أدورنو، وهربرت ماركوز،¹ الذين ركزوا على نقد الرأسمالية والتقنيات القمعية التي تُمارسها الأنظمة السياسية والاجتماعية، وبشكل عام تسعى النظرية إلى تقديم فهم أعمق للديناميكيات الخفية التي تشكل المجتمعات الحديثة، وتركز على كيفية تحكم الأيديولوجيات السائدة في تشكيل الوعي وتقييد الحرية الفردية، وفيما يتعلق بمفهوم الأمن، فإن النظرية النقدية تقدم منظوراً مختلفاً عن الفهم التقليدي الذي يُركز على الدولة والتهديدات العسكرية.

يُنظر إلى الأمن من منظور نقدي على أنه لا يقتصر فقط على حماية الدولة من التهديدات الخارجية، بل يتعدى ذلك ليشمل حماية الأفراد والمجتمعات من التهديدات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، إذ تؤكد النظرية النقدية على أن التهديدات التي تواجه الأفراد لا تأتي فقط من الخارج أو من الصراعات العسكرية، بل من البنى الاقتصادية والاجتماعية التي تُنتج الظلم والاستغلال، فالتفاوت الاقتصادي، التهميش الاجتماعي، انعدام الفرص، والتعرض للقمع السياسي، تُعتبر تهديدات حقيقية لأمن الأفراد والجماعات وبالتالي يعتبر النقاد أن الأمن لا يمكن تحقيقه إلا من خلال معالجة هذه القضايا، بما في ذلك تحقيق العدالة الاجتماعية، تحسين الظروف الاقتصادية، وضمان الحقوق الأساسية لكل فرد.²

¹ المرجع نفسه، ص 35.

² المرجع نفسه، ص 36.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والأمن البحري

تقدم النظرية النقدية أيضًا نقدًا لاذعًا لمفهوم "الأمن القومي" التقليدي، الذي يرى أن الدول غالبًا ما تستغل هذا المفهوم لتبرير استخدام القوة العسكرية وقمع الحريات تحت ذريعة حماية الدولة من التهديدات، ووفقًا لهذا التحليل فإن هذه السياسات تعزز سلطة النخب وتفاقم معاناة الفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع. وتؤكد النظرية أن الأمن الحقيقي لا يجب أن يُبنى على حساب حقوق الأفراد أو استقرار المجتمعات، بل يجب أن يسعى لتحقيق ظروف تضمن للأفراد العيش بكرامة وأمان، ومن هذا المنطلق تُطور النظرية النقدية مفهوم "الأمن الإنساني"، الذي يُركّز على الأفراد بدلاً من الدولة.¹

حيث يعتبر أن الأمن لا يتحقق إلا من خلال توفير الظروف التي تتيح للأشخاص الوصول إلى الحقوق الأساسية مثل التعليم، الرعاية الصحية، والعمل الكريم، وضمان الحريات الشخصية والسياسية ومن خلال هذا النهج، تتحدى النظرية النقدية الرؤى التقليدية التي تحصر الأمن في المجال العسكري والسياسي، وتُسلط الضوء على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية التي تُشكل جزءًا لا يتجزأ من تحقيق أمن مستدام وشامل.

وبهذا الشكل، تهدف النظرية النقدية إلى إعادة صياغة مفهوم الأمن ليصبح أكثر إنسانية وشمولية، مع التركيز على أهمية تحقيق العدالة والمساواة كجزء من استراتيجيات تعزيز الأمن في المجتمع.

¹ المرجع نفسه.

الفصل الثاني: واقع الأمن البحري في إفريقيا

المبحث الأول: مهددات الأمن البحري في إفريقيا

المطلب الأول: القرصنة البحرية

المطلب الثاني: الإرهاب البحري

المطلب الثالث: سرقة النفط

المطلب الرابع: الاتجار بالبشر وتعريب المهاجرين وتهريب المخدرات

المطلب الخامس: الصيد غير المشروع

المبحث الثاني: عوامل تصاعد تهديدات الأمن البحري في إفريقيا

المطلب الأول: ضعف سيطرة الحكومات الإفريقية

المطلب الثاني: تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية

المطلب الثالث: الصراعات الإثنية الإفريقية

تمهيد

يواجه المجال البحري الإفريقي جملة من التهديدات التي تؤدي إلى إلحاق أضرار سياسية واقتصادية بالغة الخطورة على الدول الإفريقية، فبالإضافة إلى الخسائر في الإيرادات من جراء الجرائم البحرية، فيمكن أن تغذي هذه الجرائم العنف وانعدام الأمن، كما يمكن لبعض هذه الجرائم مثل الاتجار بالمخدرات أن تغذي الفساد وتمول لشراء الأسلحة غير المشروعة، الأمر الذي يغذي المزيد من العنف والتطرف وخاصة لدى الشباب، كما يعرقل التجارب والآليات الديمقراطية ويهدد سيادة القانون، وغير ذلك من مظاهر زعزعة الاستقرار في إفريقيا سواء على المستوى السياسي أو على المستوى الاقتصادي أو حتى على المستوى الاجتماعي.

المبحث الأول: مهددات الأمن البحري في إفريقيا

تشكل مهددات الأمن البحري في إفريقيا تحديا كبيرا لاستقرار القارة وتميبتها، حيث تتنوع هذه المهددات بشكل كبير والتي تؤثر سلبا على التجارة البحرية والاقتصاد المحلي والأمن الإقليمي، هذه العوامل تؤدي إلى تفاقم هذه المهددات وتجعل حماية السواحل والممرات البحرية أمرا بالغ الأهمية وذلك قصد ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة.

المطلب الأول القرصنة البحرية

شكّلت أخطر التهديدات البحرية في إفريقيا على مدار العقدين الماضيين، فقد برزت الممرات المائية الأفريقية في السنوات الأخيرة باعتبارها من أخطر الطرق للسفن في العالم؛ بسبب هجمات القرصنة، إذ وصل خطر القرصنة لأعلى مستوياته في منطقة القرن الأفريقي في عام 2008، وتم تصنيف منطقة غرب إفريقيا كمنطقة شديدة الخطورة في عام 2012 بسبب تزايد أعداد هجمات القرصنة قبالة سواحل غرب إفريقيا، حيث أضحت منطقة خليج غينيا على مدار ما يقرب من العقدين واحدة من النقاط الساخنة على الصعيدين الأفريقي والعالمي للقرصنة البحرية، حتى إنها تجاوزت شرق إفريقيا التي تحسن الوضع فيها تدريجياً في السنوات التالية.

وتجدر الإشارة إلى أن عمليات القرصنة في إفريقيا جنوب الصحراء تتركز بالأساس في ثلاث مناطق رئيسية هي:¹ الساحل الصومالي، وخليج عدن على طول ساحل شرق إفريقيا، وهي تمثل منطقتين خطيرتين على الملاحة البحرية في البحر الأحمر والمحيط الهندي،

¹ جمال العوضي، "الأمن البحري في إفريقيا بين التهديدات والآليات"، مجلة الشرق الأوسط، مصر، العدد 18، 2018، ص 225.

الفصل الثاني: واقع الأمن البحري في إفريقيا

إضافة إلى منطقة خليج غينيا بما في ذلك المياه الإقليمية لنيجيريا في غرب أفريقيا، إلى جانب قناة موزمبيق وطريق كيب البحري في الجنوب الأفريقي.¹

الخريطة رقم 01: القرصنة البحرية في خليج غينيا



المصدر: www.eljazeera2476204762phtt0231.com

ولا تزال مياه غرب أفريقيا تعد منطقة ساخنة لهجمات القرصنة التي تمثل تحدياً رئيساً هناك، حيث تشير تقديرات المكتب البحري الدولي إلى أن منطقة خليج غينيا قد شهدت زيادة

¹ المرجع نفسه.

الفصل الثاني: واقع الأمن البحري في إفريقيا

في حوادث القرصنة بنسبة 50 % بين عامي 2015 و2019،¹ لزيادة بنسبة 10 % بين عامي 2019 و2020 في حوادث الاختطاف، للحصول على فدية، فمن بين 135 عملية اختطاف بحرية وقعت في العالم خلال عام 2020، هناك 130 عملية شهدتها منطقة خليج غينيا، ووقعت أكثر من 40 % من حوادث القرصنة المبلغ عنها في خليج غينيا بواقع 81 حادث من أصل 195 حادث على مستوى العالم، ففي مارس 2019، سجلت الكامبيرون ثلاث حالات للقرصنة على السفن في مياهها الإقليمية، كما تعرضت توجو في ديسمبر 2019 لحادثين قرصنة قبالة سواحلها برغم ندرتها هناك، وتعرضت أيضًا المياه الإقليمية لغانا لهجمات القرصنة على السفن للاستيلاء على البضائع، فيما لا يزال الأمن البحري في المياه النيجيرية مصدر قلق نظرًا لحوادث القرصنة قبالة لاجوس وبوني، وهي التي تتعرض لهجمات منسقة ضد السفن والناقلات البحرية، كما شهد عام 2018 نحو 201 حادث قرصنة بالمنطقة، مقارنة بنحو 180 حادث في عام 2017.²

وقد أدى نشاط القرصنة على طول السواحل الأفريقية إلى تكبيد المزيد من الخسائر المادية على مدار السنوات الماضية، ففي الفترة بين عامي 2005 و2012 حصل القرصنة في خليج عدن بشرق أفريقيا على فدية بقيمة 500 مليون دولار عقب اختطاف أكثر من 2000 بحار، بينما أشارت دراسة أجرتها الأمم المتحدة في ديسمبر 2021 إلى أن إيرادات الفدية لعصابات القرصنة في خليج غينيا تبلغ نحو 5 ملايين دولار سنويًا، فيما بلغت آثار القرصنة على التجارة -تكاليف مباشرة وغير مباشرة- نحو 1.9 مليار دولار سنويًا لاثنتي عشرة دولة في خليج غينيا.³

¹ أحمد سالم الحسين، تحديات الأمن البحري في القارة السمراء، (لبنان: بيروت، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2019)، ص37.

² حنان الأسيوطي، "دراسة تحليلية حول الأمن البحري الإفريقي"، مجلة الدفاتر، مصر، العدد 10، 2015، ص256.

³ مرجع نفسه.

الفصل الثاني: واقع الأمن البحري في إفريقيا

يرى البعض أن هناك تراجعًا واضحًا خلال العامين الماضيين في معدل القرصنة على الصعيد الأفريقي إذ يشير تقرير القرصنة السنوي الصادر في عام 2022م عن المكتب البحري الدولي التابع للمحكمة الجنائية الدولية إلى وصول حوادث القرصنة العالمية إلى أدنى مستوى لها خلال العقود الثلاثة الماضية، وأنها تتراجع للعام الثاني على التوالي، حيث يظهر التقرير انخفاضًا بنسبة 13 % من إجمالي الهجمات في عام 2022 مقارنة بعام 2021، والتي بررها بانخفاض نشاط القرصنة في خليج غينيا بشكل أساس الذي شهد نحو 19 حادث قرصنة في عام 2022 مقارنة بنحو 35 حادث في عام 2021 و84 حادث في عام 2020، وتشير التقديرات إلى استمرار النشاط في الانخفاض هناك خلال الربع الأول من عام 2023 حيث وقعت نحو 5 حوادث قرصنة فقط مقارنة بنحو 8 حوادث في نفس الفترة الزمنية من عام 2022، كما تحسنت الحالة الأمنية المتعلقة بمخاطر القرصنة في منطقة المحيط الهندي اعتبارًا من يناير 2023 بفضل جهود مكافحة القرصنة¹.

وبرغم ما تقدم، تظل القرصنة أزمة مستمرة وخطيرة على الصعيد الأفريقي، خاصة مع تحذيرات العديد من الجهات الدولية مثل: مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي الذي حذر من أن التهديدات البحرية في خليج غينيا لا تزال قائمة خاصة بعد الحادثين اللذين وقعا في الربع الأخير من عام 2022 عقب اختطاف سفينتين مع 29 شخص من طاقمهما، ويرتبط بذلك أيضًا استمرار مسببات حوادث القرصنة، كما أن العديد من الجهات المتورطة في حوادث القرصنة على مدار العقدين الماضيين لا تزال متورطة في العديد من الجرائم البحرية حتى الآن، وهو ما يعني الحاجة للمزيد من الجهود الدولية والإقليمية المتواصلة؛ لضمان استمرار سلامة الأمن البحري في أفريقيا.

المطلب الثاني: الإرهاب البحري

¹ المرجع نفسه، ص258.

الفصل الثاني: واقع الأمن البحري في إفريقيا

يعتبر الإرهاب البحري من أخطر مهددات الأمن البحري في إفريقيا، إن لم يكن أخطرها وفقاً لبعض التقارير الدولية، ويشير الإرهاب البحري إلى " القيام بأعمال إرهابية في البيئة البحرية تستهدف السفن، أو أيًا من ركابها أو المنصات الثابتة في البحر أو الميناء أو المرافق والمناطق الساحلية والمنتجعات"¹، وهذا بمعنى أنه يختلف الإرهاب البحري عن القرصنة، فالقرصنة جريمة منظمة لها دوافع اقتصادية في المقام الأول، في حين أن الإرهاب البحري عادة ما تكون دوافعه سياسية بالأساس.

ففي مارس 2021 بثت حركة الشباب المهاجرين الصومالية مقطعاً مصوراً لزعيمها "أبي عبيدة أحمد عمر" يطالب فيه أعضاء الحركة بوضع القواعد العسكرية الأمريكية والفرنسية في جيبوتي في أولويات الحركة وعملياتها.

وعادة ما تلجأ الجماعات الإرهابية لاستخدام العبوات الناسفة، وزرع الألغام، والهجوم بالقوارب الصغيرة وذلك لإلحاق الضرر والسيطرة على منطقة بحرية، وتهديد حركة الملاحة، كما تستفيد من المجال البحري في نقل المقاتلين والمعدات والأسلحة من منطقة لأخرى وإطلاق الهجمات على أهداف برية فضلاً عن كونه قناة اتصال لدعم العمليات الإرهابية على الأرض ووسيلة للمناورة والانسحاب التكتيكي حال تعرضها لمواجهات مع أجهزة أمنية.

وبالإضافة إلى ذلك، تستغل الجماعات الإرهابية المجال البحري في تمويل عملياتها الإرهابية، وذلك من خلال المكاسب التي تحققها من عمليات ابتزاز الشركات وفرض الإتاوات وتهريب السلع غير مشروع وما إلى غير ذلك، ولعل خير مثال على ذلك حركة الشباب المجاهدين في الصومال، والتي تحقق أرباحاً هائلة من تهريب الفحم، الذي يعد مصدراً مهماً لدخل الحركة ويدر عليها مكاسب تقدر بنحو 7 ملايين دولار سنوياً.

¹ سعد الحسيني، "تهديدات الأمن البحري في إفريقيا"، مجلة العلوم السياسية، القاهرة، العدد 25، 2020، ص 547.

ومن ناحية أخرى تشير تقارير إلى تورط جيش الرب للمقاومة في أوغندا في العديد من عمليات تهريب الثروات مثل تهريب الألماس من أفريقيا الوسطى، وتهريب العاج من الكونغو الديمقراطية، وكذلك تقوم القوات الديمقراطية المتحالفة في الكونغو الديمقراطية بتهريب العاج إلى موانئ ممباسا أو دار السلام عبر أوغندا.

المطلب الثالث: سرقة النفط

يستخدم مصطلح سرقة النفط للإشارة إلى كافة أشكال نهب النفط الخام، بما في ذلك تحويله من خطوط الأنابيب والسفن، ولقد أصدر برنامج الطرق البحرية الحرجة، الممول من الاتحاد الأوروبي، تقريراً يربط بين تراجع القرصنة وتزايد سرقة النفط في خليج غينيا، منوهاً إلى أنه على الرغم من تراجع أعمال القرصنة خلال العامين الماضيين، إلا أن حوادث سرقة النفط وتخريب خطوط الأنابيب قد بلغت أعلى مستوياتها على الإطلاق، ولعل هذا ما أرجعه التقرير لحقيقة مفادها أن العناصر المسيطرة على عصابات القرصنة وسرقة النفط أدركت أن سرقة النفط تنطوي على مخاطر أقل من مخاطر القرصنة وندر أرباحاً أعلى منها بكثير. ولقد تكبدت نيجيريا خسائر فاتحة من جراء سرقة النفط، حيث أفادت تقارير دولية أن ترتيب نيجيريا قد تراجع إلى المرتبة الثانية بعد أنجولا بعد أن كانت أكبر مصدر للنفط في أفريقيا، وذلك في شهر يوليو من عام 2022، الأمر الذي أرجعه المحللون إلى سرقة كميات هائلة من النفط.¹

كما أن إنتاج نيجيريا من النفط الخام انخفض إلى 140 ألف برميل في المتوسط يومياً في سبتمبر 2022 وهو مستوى لم تشهده منذ ثمانينيات القرن العشرين وفي مايو عام 2013، أظهر أحدث تقرير شهري عن سوق النفط أصدرته منظمة الدول المصدرة للبترول

¹ سعد الحسيني، مرجع نفسه، ص548.

الفصل الثاني: واقع الأمن البحري في إفريقيا

أويك OPEC¹ أن إنتاج نيجيريا النفطي انخفض من 1.26 مليون برميل يوميا في مارس 2023 إلى 999 ألف برميل يوميا في أبريل من ذات العام، أي أنه تراجع بمقدار 170 ألف برميل يوميا خلال شهر واحد فقط الأمر الذي يعد مؤشراً لحجم الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد النيجيري نتيجة سرقة النفط الخام.

تمتلك أفريقيا نحو 203 مليار برميل من النفط قابلة للاستخراج، وهي التي شكلت بين عامي 2009 و2014 نسبة 30 % من اكتشافات النفط والغاز على مستوى العالم، إلا أن غياب الأمن وتنامي عمليات السرقة تهدد هذه الثروة النفطية في عدد من الدول الأفريقية، خاصة أنها تعيق عمليات إنتاج النفط والغاز، وذلك من خلال الهجمات المسلحة المنظمة على السفن البحرية، مما يكلف الاقتصاديات الوطنية أموالاً طائلة².

ففي منطقة خليج غينيا التي تمثل طريقاً الوصول الرئيس من وإلى أكبر منتجين اثنين للنفط والغاز في أفريقيا، وهما نيجيريا وأنجولا، حيث تمتلك نحو ثلثي إنتاج النفط في أفريقيا، و4.5 % من احتياطات النفط في العالم، و2.7 % من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم؛ هناك نحو 200 ألف برميل من النفط يتم إهدارها يومياً في نيجيريا، بسبب عمليات السرقة من عصابات قطاع الطرق والتنظيمات الإرهابية التي تتورط في الهجمات على خطوط أنابيب النفط، حيث لا يصل نحو 80 % من النفط إلى المحطات البترولية بسبب السرقة، كما يتم تهريب 30 % من الوقود المكرر في نيجيريا إلى بعض دول الجوار، وهو ما يكلف الدولة النيجيرية نحو ملياري دولار سنوياً، وفي سياق متصل يعد رواج السوق السوداء للنفط في غرب أفريقيا أحد الدوافع الرئيسة للقرصنة في خليج غينيا، حيث تتسبب سرقة النفط في

¹ عمر الحديدي، " معضلة الأمن البحري في إفريقيا أزمة أم دائمة"، تم تصفح الموقع يوم 2024/09/05، على الساعة:

12:45، الموقع: www.democraticarabic.com

² المرجع نفسه.

خسارة 6-10% من إنتاج نيجيريا من النفط الذي يشكل نحو 75% من إيرادات الدولة و90% من صادراتها.

المطلب الرابع: الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وتهريب المخدرات

تنتشر جرائم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في أفريقيا، وتقوم عصابات الجريمة باستغلال حالة الفراغ الأمني وضعف الرقابة على الحدود البحرية لممارسة الكثير من الجرائم الأمر الذي أسفر عن تداعيات بالغة الخطورة، كما كبد دول القارة الكثير من الخسائر المادية والبشرية نتيجة الظروف القاسية التي يتعرض لها ضحايا تلك الجرائم.

وبالإضافة إلى ذلك يعد خليج غينيا بمثابة نقطة عبور رئيسية بالنسبة لعصابات الجريمة المنظمة التي تقوم بتهريب المخدرات من دول أمريكا اللاتينية، حيث يمر حوالي 60% من المواد المخدرة المستهلكة في أوروبا وخاصة الكوكايين عبر خليج غينيا¹.

ويتضح مما سبق أن ثمة تزايد في الجرائم البحرية خلال العقد الماضي بشكل أكبر من ذي قبل، ومع تزايد العوامل المهددة للمجال البحري في أفريقيا وكثافة الممارسات غير المشروعة والجرائم عبر الوطنية من حيث العدد والقدرة، أصبح لابد من وجود مقاربة أفريقية لمعالجة هذه العوامل سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو القاري².

جرائم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين تشكل تهديدًا خطيرًا لأمن القارة الإفريقية، حيث تستغل عصابات الجريمة المنظمة ضعف الرقابة الأمنية والفراغ الناتج عن الأوضاع غير المستقرة في العديد من الدول الأفريقية. هذا الاستغلال يؤدي إلى تقاوم الأزمات الإنسانية والاقتصادية، ويؤدي إلى خسائر فادحة على الصعيدين المادي والبشري.

ضحايا هذه الجرائم، وغالبيتهم من الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال، يواجهون ظروفًا قاسية تشمل الاستغلال الجسدي والنفسي، والعيش في ظروف غير إنسانية.

¹ شيماء محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 200.

² المرجع نفسه.

إضافة إلى ذلك يُعتبر خليج غينيا مركزاً رئيسياً لتهرب المخدرات، حيث أصبح طريقاً مفضلاً لعصابات الجريمة المنظمة التي تقوم بتهرب المخدرات، وخاصة الكوكايين، من دول أمريكا اللاتينية إلى أوروبا.

وتشير التقديرات إلى أن حوالي 60% من المخدرات المستهلكة في أوروبا تمر عبر خليج غينيا، مما يجعل هذه المنطقة نقطة ساخنة في تجارة المخدرات الدولية. هذه الأنشطة تُسهم في تمويل جماعات الجريمة والإرهاب، مما يزيد من تفاقم الأوضاع الأمنية في القارة الأفريقية ويفاقم التحديات التي تواجهها الدول الساحلية في تأمين حدودها البحرية.

المطلب الخامس: الصيد غير المشروع

أضحى الصيد غير المشروع يشكل التهديد الأول للأمن البحري في المياه الأفريقية، فقد شهد العامان الأخيران استمرار سفن الصيد في سرقة كميات كبيرة من الأسماك، وتضم أفريقيا نحو 10 ملايين شخص يعتمدون على الصيد في توفير دخل لهم، كما أن هناك نحو 200 مليون أفريقي يعتمدون على الأسماك كوجبة رئيسة في نظامهم الغذائي، في الوقت الذي تبلغ عائدات مصايد الأسماك نحو 24 مليار دولار للاقتصاديات الوطنية في أفريقيا¹.

ويوجه الغرب اتهامات لكل من روسيا والصين برعاية سفن بحرية تتورط في ممارسات الصيد غير القانوني قبالة السواحل الأفريقية؛ إذ تشير تقديرات غربية إلى أن حجم الأسطول البحري الصيني يصل إلى 3000 سفينة ويتورط في نهب كميات كبيرة من الثروة السمكية قبالة سواحل غرب أفريقيا، كما تتورط عدد من الدول في هذه العمليات، حيث يشير تقرير صادر عن الأمم المتحدة إلى تورط نحو 180 سفينة إيرانية و300 سفينة يمنية غير قانونية في القيام بعمليات الصيد غير المشروع قبالة سواحل ولاية "بونت لاند" الصومالية²، بالإضافة إلى تورط عدد من السفن الكورية والأوروبية، وتعاني دول غرب المحيط الهندي من عمليات الصيد غير المشروع، واستغلال الموارد الطبيعية في البحار، وهو ما يمثل تهديداً للمجتمعات الساحلية هناك.

¹ شيماء محي الدين، المرجع نفسه، ص202.

² المرجع نفسه.

الفصل الثاني: واقع الأمن البحري في إفريقيا

وبالتالي، يؤدي الصيد غير المشروع في أفريقيا إلى تفاقم نزوب الأرصدة السمكية بما يؤثر سلبيًا على الاقتصاديات الوطنية، كما يشكل تهديدًا كبيرًا للأمن الغذائي والاقتصادي للدول الأفريقية لا سيما أن مصايد الأسماك تعد مصدرًا رئيسيًا للعمالمة في المجتمعات الساحلية، وتسهم بشكل ملحوظ في تخفيف حدة الفقر، ويمكن للصيد غير القانوني أن يقوض الاقتصاد الأزرق الأفريقي الذي يشمل مصايد الأسماك، والسياحة، وتربية الأحياء المائية، والموانئ البحرية، والنقل البحري إذ تكلف عمليات الصيد غير الشرعي القارة أكثر من مليار دولار سنويًا¹.

ففي غرب أفريقيا، تعد منطقة خليج غينيا من أغنى مناطق الصيد في العالم حيث تمتلك 4% من الإنتاج العالمي للأسماك، ومع ذلك تكلف عمليات الصيد غير القانوني دول المنطقة نحو 1.5 مليار دولار سنويًا، فيما تبلغ خسائر عمليات الصيد غير المشروع في دول جامبيا وغينيا وموريتانيا وغينيا بيساو والسنغال وسيراليون نحو 2.3 مليار دولار سنويًا، كما أن عمليات الصيد غير القانوني تتسبب في ضياع نحو 300 ألف فرصة عمل سنويًا وفقًا لإحصاءات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)².

¹ أحمد عسكر، "خريطة مهددات الأمن البحري في إفريقيا"، مقال منشور، مركز الأهرام للدراسة السياسية والإستراتيجية، تم تصفح الموقع يوم 2024/09/20، على الساعة 00:30،

<https://acpss.ahram.org.eg/Esdarat/MalafMasry/105/files/downloads/Malf-106-June-Final.pdf>

² المرجع نفسه

المبحث الثاني: عوامل تصاعد تهديدات الأمن البحري في إفريقيا

يعد تصاعد تهديدات الأمن البحري في إفريقيا أحد أبرز التحديات الأمنية التي تواجه القارة في العقود الأخيرة، حيث تنتوع هذه التهديدات من واحدة لأخرى وهي ناتجة عن جملة من العوامل المعقدة التي تسهم في خلق بيئة خصبة للجريمة المنظمة والانفلات الأمني في السواحل الإفريقية.

المطلب الأول: ضعف سيطرة الحكومات الإفريقية

ضعف سيطرة الحكومات الإفريقية على المناطق الساحلية والمياه الإقليمية يساهم بشكل كبير في تصاعد تهديدات الأمن البحري، ويعود ذلك إلى عدة أسباب¹:

- **نقص الموارد المالية والتقنية:** العديد من الدول الإفريقية تفتقر إلى الإمكانيات المالية والتقنية لتأمين مياهها الإقليمية، هناك نقص في المعدات المتطورة مثل السفن والدوريات البحرية، مما يجعل مراقبة السواحل والمناطق البحرية الواسعة أمراً صعباً.
- **الفساد وضعف المؤسسات:** الفساد داخل الأجهزة الحكومية والأمنية يقلل من كفاءة العمليات الأمنية ويعيق تطوير استراتيجيات فعالة لحماية السواحل والمياه الإقليمية.
- **عدم الاستقرار السياسي والنزاعات:** العديد من الدول الإفريقية تعاني من نزاعات داخلية وحروب أهلية، مما يصرف الانتباه والموارد عن حماية السواحل وتركيزها على مواجهة التهديدات الداخلية.
- **الاقتصاديات الهشة:** ضعف الاقتصاديات المحلية يدفع ببعض الأفراد إلى الانخراط في الأنشطة غير القانونية مثل القرصنة والتهرب.

¹ سليمة حسن العافي، أثر تهديدات الأمن البحري في إفريقيا عليها، (بيروت: مركز الدراسات الآسيوية، 2020)، ص250.

الفصل الثاني: واقع الأمن البحري في إفريقيا

- الحدود البحرية الشاسعة: طول السواحل وصعوبة مراقبتها بالكامل تجعل من الصعب السيطرة على الأنشطة غير القانونية.

- غياب التعاون الإقليمي: ضعف التنسيق والتعاون بين الدول الأفريقية الساحلية يجعل من الصعب مواجهة التهديدات البحرية بشكل فعال، حيث قد تنتقل التهديدات عبر الحدود بسهولة.

والى جانب العوامل المذكورة سابقاً، هناك عوامل إضافية تساهم في ضعف سيطرة الحكومات الأفريقية على الأمن البحري¹:

- نمو الجماعات الإرهابية: بعض الجماعات الإرهابية مثل "بوكو حرام" و"الشباب" تنشط بالقرب من السواحل الأفريقية أو تستغل المياه البحرية للتهريب وتمويل أنشطتها. هذه الجماعات تستفيد من ضعف الرقابة البحرية للقيام بعمليات تهريب الأسلحة والمواد المحظورة.

- الصيد غير القانوني: تستغل سفن الصيد الأجنبية ضعف الرقابة البحرية لممارسة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه، مما يضر بالاقتصاديات المحلية التي تعتمد على الموارد البحرية ويزيد من التوترات الاجتماعية بين الصيادين المحليين.

- التغيرات المناخية: تؤدي التغيرات المناخية إلى نزوح جماعات محلية نحو السواحل، مما يزيد الضغط على الموارد البحرية ويجعل من الصعب تنظيم استخدام هذه الموارد بشكل مستدام.

كما أن التغيرات في مستوى سطح البحر قد تؤدي إلى إضعاف البنية التحتية الساحلية، مما يجعلها أكثر عرضة للهجمات.

- التحديات القانونية: هناك قصور في الإطار القانوني البحري في العديد من الدول الأفريقية، سواء من حيث وضع القوانين أو تطبيقها، عدم وجود تشريعات واضحة

¹ سليمة حسن العافي، المرجع نفسه، ص251.

الفصل الثاني: واقع الأمن البحري في إفريقيا

تنظم استخدام المياه الإقليمية يؤدي إلى صعوبة محاربة الأنشطة غير القانونية مثل الصيد الجائر والتهرب.

- **العولمة وزيادة التجارة البحرية:** مع توسع التجارة العالمية، زادت حركة السفن في الممرات البحرية الأفريقية، هذه الزيادة في النشاط التجاري تعني أيضًا زيادة المخاطر والتهديدات، خاصة مع وجود شبكات تهريب دولية تستغل ضعف الرقابة.

- **البنية التحتية الضعيفة:** معظم الدول الأفريقية تعاني من بنية تحتية بحرية ضعيفة، نقص الموانئ المجهزة أنظمة المراقبة، وغياب التكنولوجيا المتطورة يعوق قدرة الدول على حماية سواحلها.

- **غياب الحوكمة البحرية الفعالة:** بعض الحكومات الأفريقية لا تمتلك إستراتيجية شاملة أو سياسات واضحة لإدارة مواردها البحرية وتأمينها، مما يؤدي إلى فراغ أمني يمكن أن تستغله الشبكات الإجرامية والقرصنة.

المطلب الثاني: تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية الإفريقية

تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية في أفريقيا يمثل أحد التحديات الكبرى التي تواجه القارة، ويعود ذلك إلى عدة عوامل متشابكة تساهم في تعميق الأزمة، فمن الناحية الاقتصادية، تعاني العديد من الدول الأفريقية من ضعف في النمو الاقتصادي نتيجة اعتمادها على صادرات المواد الخام مثل النفط والذهب والمعادن الأخرى، مما يجعلها عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية.¹

هذه الاقتصادات الهشة تتفاقم بسبب أعباء الديون الخارجية التي ترهق موازنات الدول وتحد من قدرتها على الاستثمار في تطوير البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية، بالإضافة إلى ذلك، يُعد الفقر والبطالة من أكبر العوامل المؤثرة على استقرار القارة، حيث

¹ كريم عموج، "الأمن والأمن البحري في إفريقيا"، مجلة الشرق الأوسط، العدد 18، بيروت، 2020، ص 214.

الفصل الثاني: واقع الأمن البحري في إفريقيا

يدفع غياب الفرص الاقتصادية العديد من الشباب إلى اللجوء للأنشطة غير القانونية مثل القرصنة البحرية والتهرب والاتجار بالبشر، مما يزيد من تعقيد الوضع الأمني¹.

من الجانب الأمني، فإن العديد من الدول الأفريقية تواجه تهديدات مستمرة من الجماعات الإرهابية مثل "بوكو حرام" في نيجيريا و"الشباب" في الصومال، التي تستغل الفراغات الأمنية وضعف الحكومات لنشر الفوضى وشن الهجمات، هذه الجماعات تستفيد من النزاعات الداخلية والحروب الأهلية التي تزعزع الاستقرار وتؤدي إلى نزوح الملايين من السكان، مما يضع ضغوطاً إضافية على الدول المجاورة ويخلق أزمة إنسانية هائلة.

والى جانب الإرهاب، تعاني أفريقيا من تفشي ظاهرة القرصنة في مناطق مثل خليج غينيا، حيث تستهدف الجماعات الإجرامية السفن التجارية لطلب الفدية أو الاستيلاء على البضائع، وتستفيد هذه الجماعات من ضعف الرقابة البحرية ونقص الموارد التكنولوجية والمالية لدى الحكومات الأفريقية، مما يجعل من الصعب التصدي لهذه التهديدات البحرية. كما أن التغيرات المناخية تؤدي إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والأمنية، حيث تؤثر بشكل مباشر على الزراعة والمياه، مما يؤدي إلى نزوح السكان من المناطق الريفية إلى المدن والمناطق الساحلية بحثاً عن فرص معيشة أفضل.²

هذا النزوح يزيد من الضغط على الموارد المحلية والبنية التحتية الضعيفة في المناطق الحضرية، مما يفاقم الفقر والبطالة ويزيد من فرص وقوع الجرائم والاضطرابات. علاوة على ذلك، فإن فساد الأجهزة الحكومية والأمنية في العديد من الدول الأفريقية يعمق الأزمة الأمنية، حيث يؤدي الفساد إلى ضعف الإنفاذ القانوني وفقدان الثقة في المؤسسات الحكومية، مما يجعل من الصعب تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والأمنية اللازمة³.

¹ المرجع نفسه، ص 215.

² سماح عزيز، 'التهديدات التماثلية واللاتماثلية للأمن البحري في إفريقيا'، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2015)، ص 170.

³ المرجع نفسه، ص 171.

الفصل الثاني: واقع الأمن البحري في إفريقيا

كما يرتبط تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية في أفريقيا بعوامل هيكلية متعددة تشمل الفقر، البطالة، الفساد، النزاعات الداخلية، الإرهاب، وغياب السياسات الحكومية الفعالة، هذه العوامل تتداخل لتخلق حلقة مفرغة تعيق التنمية وتزيد من هشاشة الوضع في العديد من الدول، مما يتطلب حلولاً شاملة تجمع بين التنمية الاقتصادية، تحسين الحوكمة، وتعزيز القدرات الأمنية لمواجهة التحديات المتزايدة.

إن تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية في أفريقيا هو نتاج لعوامل معقدة وطويلة الأمد تتفاعل بشكل متسارع، مما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار الشامل في العديد من مناطق القارة.

فمن الجانب الاقتصادي، تعاني القارة من تراجع النمو الاقتصادي بسبب اعتماد الكثير من الدول على تصدير المواد الخام، مما يجعل اقتصادياتها عرضة للتقلبات في أسعار السلع العالمية مثل النفط والمعادن، هذا الوضع يتفاقم بسبب البنية التحتية الضعيفة والاعتماد المحدود على التصنيع والتنمية الزراعية المحلية. تعتمد معظم الدول الأفريقية على القطاعات التقليدية غير المتطورة، مما يحد من تنوع مصادر الدخل ويزيد من هشاشة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية.¹

إلى جانب ذلك مع تزايد معدلات الفقر والبطالة يساهم في تفاقم الأزمات الاجتماعية، حيث يعجز الملايين من الشباب عن العثور على فرص عمل مناسبة، ما يدفع بعضهم إلى الانخراط في أنشطة غير قانونية مثل التهريب والقرصنة البحرية وحتى الانضمام إلى الجماعات المسلحة.

كما أن التدهور الأمني في أفريقيا يزيد من تعقيد الأوضاع الاقتصادية، حيث أن الصراعات المسلحة، سواء بين الجماعات العرقية أو الميليشيات المسلحة، تؤدي إلى تدمير البنية التحتية، وتعطيل الأنشطة الاقتصادية، ونزوح السكان، أما النزاعات الدامية في دول

¹ سماح عزيز، المرجع نفسه، ص173.

الفصل الثاني: واقع الأمن البحري في إفريقيا

مثل جنوب السودان، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومالي تستنزف الموارد المالية والبشرية للدول، كما تؤدي إلى انهيار الخدمات العامة مثل التعليم والصحة.

بالإضافة إلى ذلك، تلعب الجماعات الإرهابية مثل "بوكو حرام" و"الشباب" ¹ دورًا كبيرًا في زعزعة الاستقرار عبر شن هجمات إرهابية، واستغلال ضعف الحكومات المركزية للسيطرة على مناطق واسعة تستخدمها كقواعد لعملياتها، هذه الجماعات الإرهابية تعتمد بشكل كبير على تهريب الموارد الطبيعية لتمويل عملياتها، مثل الذهب والمعادن النفيسة، مستفيدة من ضعف الرقابة الحكومية والفساد المنتشر.

من ناحية أخرى، فإن تهريب البشر والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات يشكل تهديدًا كبيرًا للاستقرار في أفريقيا، كما تشكل الممرات البحرية الأفريقية وخاصة في خليج غينيا والقرن الأفريقي، بيئة خصبة لنشاط الجماعات الإجرامية التي تستغل ضعف الرقابة البحرية، القرصنة البحرية، التي كانت سابقًا مشكلة متركزة في السواحل الصومالية، أصبحت الآن تهديدًا ممتدًا إلى غرب أفريقيا، حيث تهاجم السفن التجارية وتحتجز طواقمها للحصول على فدى ضخمة، مما يزيد من تكاليف التأمين والتجارة في المنطقة، وبدون استثمارات كبيرة في تعزيز القدرات البحرية والأمنية، تظل هذه التهديدات قائمة².

كذلك التغيرات المناخية تضيف بُعدًا آخر لتدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية في أفريقيا، حيث تؤدي إلى نزوح السكان من المناطق التي تعاني من الجفاف أو الفيضانات نحو المدن والمناطق الساحلية، مما يزيد من الضغط على الموارد والخدمات العامة الضعيفة أصلًا التنافس على الموارد مثل المياه والأراضي الصالحة للزراعة يؤدي في بعض الأحيان إلى اندلاع نزاعات محلية بين المجتمعات، مما يفاقم الوضع الأمني.

¹ المرجع نفسه.

² سماح عزيز، المرجع نفسه، ص175.

الفصل الثاني: واقع الأمن البحري في إفريقيا

وفي ظل كل هذه التحديات، تعاني الحكومات الأفريقية من ضعف في الحوكمة والإدارة العامة، حيث يتفشى الفساد ويضعف قدرة المؤسسات على التعامل مع الأزمات وضعف الأجهزة الأمنية والقضائية يسهل من انتشار الجريمة المنظمة، ويؤدي إلى فقدان ثقة المواطنين في قدرة الدولة على توفير الحماية والخدمات الأساسية¹.

تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية في أفريقيا هو نتيجة لتفاعل معقد بين الفقر، النزاعات المسلحة، الفساد، وتغير المناخ، مما يؤدي إلى خلق بيئة غير مستقرة تحتاج إلى جهود إقليمية ودولية متكاملة لمعالجتها، بدون إصلاحات اقتصادية وأمنية جذرية، ستستمر أفريقيا في مواجهة هذه التحديات التي تعرقل تنميتها واستقرارها.

المطلب الثالث: الصراعات الإثنية الإفريقية

الصراعات الإثنية في أفريقيا تلقي بظلالها الثقيلة على الأمن البحري في القارة، حيث تؤدي إلى تفاقم الأزمات الداخلية وتضعف قدرة الدول على السيطرة على سواحلها ومياها الإقليمية².

تبدأ هذه التأثيرات من ضعف الحكومات المركزية في الدول المتأثرة بالصراعات الإثنية، حيث تتشغل بمواجهة النزاعات الداخلية وتوجيه مواردها الشحيحة نحو حل هذه الأزمات، مما يترك السواحل والممرات البحرية عرضة للتهديدات، هذا الفراغ الأمني يُستغل من قبل جماعات القرصنة، والتفريب، والجريمة المنظمة التي تنتشط بشكل خاص في المناطق البحرية غير المحمية.

وعلى سبيل المثال، شهدت سواحل الصومال، نتيجة انهيار الحكومة بسبب الصراعات الإثنية، واحدة من أسوأ موجات القرصنة في العالم، حيث تعرضت السفن التجارية لهجمات متكررة واحتجاز طواقمها للحصول على فدى مالية¹.

¹ المرجع نفسه.

² عبيد سالم الأسويطي، لأمن البحري في إفريقيا، (الإسكندرية: دار الأهرام للنشر والتوزيع، 2016)، ص190.

الفصل الثاني: واقع الأمن البحري في إفريقيا

بالإضافة إلى ذلك، تسهم هذه الصراعات في انتشار التهريب البحري، سواء كان تهريب الأسلحة لتمويل الميليشيات المسلحة أو تهريب الموارد الطبيعية مثل الذهب والمعادن من مناطق النزاع، ويعزز هذا النشاط الإجرامي عدم الاستقرار البحري ويزيد من صعوبة السيطرة عليه، خصوصاً في المناطق مثل خليج غينيا الذي يعاني من تزايد الجرائم البحرية نتيجة ضعف التنسيق الأمني بين الدول الساحلية.

إلى جانب ذلك، تؤدي الصراعات الإثنية إلى نزوح جماعي للسكان، مما يخلق موجات من الهجرة غير الشرعية عبر البحار، وخاصة باتجاه أوروبا والجماعات الإجرامية تستغل هذه الظروف وتقوم بتهريب البشر عبر قوارب غير آمنة، مما يزيد من التحديات الأمنية في البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، كما أن استمرار الصراعات الإثنية يضعف التعاون الإقليمي بين الدول الأفريقية الساحلية في مجال الأمن البحري، حيث تتردد هذه الدول في تبادل المعلومات والتنسيق لمواجهة التهديدات المشتركة مثل القرصنة والتهريب.²

إضافة إلى ذلك، يساهم الفساد في إضعاف قدرة الأجهزة الأمنية على التصدي للتهديدات البحرية، حيث يتم تسريب المعلومات والموارد إلى الجماعات الإجرامية التي تستغل هذا الوضع لتحقيق مكاسب مالية.

وتظل الصراعات الإثنية في أفريقيا محركاً رئيسياً للاضطرابات البحرية، حيث تعيق الاستقرار الداخلي وتضعف الأمن البحري، مما يجعل من الصعب حماية التجارة البحرية والموارد الطبيعية، ويزيد من المخاطر المرتبطة بالقرصنة والتهريب والهجرة غير الشرعية.

وإلى جانب التأثيرات المباشرة للصراعات الإثنية على الأمن البحري في أفريقيا، هناك

جوانب إضافية تُفاقم من هذا التهديد:³

¹ المرجع نفسه.

² عبيد سالم الأسيوطي، مرجع سبق ذكره، ص 194.

³ المرجع نفسه.

الفصل الثاني: واقع الأمن البحري في إفريقيا

- أولاً، الفوضى الناتجة عن الصراعات الإثنية: تخلق بيئة خصبة للجماعات الإرهابية والإجرامية للعمل بحرية أكبر في المناطق الساحلية والبحرية، وهذه الجماعات غالباً ما تستغل الفراغ الأمني وغياب سلطة الدولة لتتهريب الأسلحة، وتوسيع نفوذها، وشن هجمات على السفن أو المرافق البحرية فعلى سبيل المثال، جماعات مثل "بوكو حرام" و"الشباب" تستفيد من ضعف الرقابة البحرية على طول الساحل الأفريقي لتمويل عملياتها.
- ثانياً، تدهور الاقتصاد في الدول التي تعاني من الصراعات الإثنية: يعزز الأنشطة غير القانونية في البحر. الفقر والبطالة الناتجة عن انهيار الاقتصاديات المحلية يدفع السكان المحليين للانخراط في أنشطة القرصنة والتتهريب كوسيلة للبقاء هذا الوضع يظهر بوضوح في مناطق مثل خليج غينيا، حيث تعد القرصنة البحرية تجارة مربحة للشباب العاطلين عن العمل الذين لا يجدون فرصاً اقتصادية أخرى¹.
- تقاوم أزمة الصيد غير القانوني: يعد نتيجة أخرى للصراعات الإثنية، ففي ظل غياب الرقابة البحرية الفعالة، تستغل سفن الصيد الأجنبية والغير قانونية الثغرات الأمنية في السواحل الأفريقية لاستغلال الموارد البحرية بشكل غير مستدام وهذا الأمر يؤدي إلى تراجع مخزون الأسماك، ما يزيد من التوترات المحلية.

¹ المرجع نفسه، ص196.

الفصل الثالث: نحو تفعيل الأمن البحري في إفريقيا (بين الآليات والتحديات).

المبحث الأول: آليات تحقيق الأمن البحري في إفريقيا

المطلب الأول: الإستراتيجية البحرية الإفريقية المتكاملة 2050

المطلب الثاني: الميثاق الإفريقي للأمن والسلامة البحرية والتنمية (ميثاق لومي)

المطلب الثالث: الجهود الدولية لتعزيز الأمن البحري الإفريقي

المبحث الثاني: تحديات تحقيق الأمن البحري في إفريقيا

المطلب الأول: نقص التمويل وضعف الإمكانيات المادية

المطلب الثاني: غياب إطار مؤسسي أفريقي لتسوية نزاعات الحدود البرية

المطلب الثالث: ضعف الإرادة السياسية

المبحث الثالث: مستقبل الأمن البحري في إفريقيا

المطلب الأول: تعزيز التعاون الدولي والإقليمي

المطلب الثاني: تطوير القدرات المحلية

المطلب الثالث: تزايد الوعي البيئي والاستدامة

تمهيد

تعد مواجهة مهددات الأمن البحري في إفريقيا قضية محورية نظرا للأهمية الإستراتيجية التي تحتلها السواحل الإفريقية على المستويين الإقليمي والدولي، حيث تمثل السواحل الإفريقية أطول سواحل العالم وتحتضن طرقا بحرية هامة للتجارة العالمية، حيث تمر من خلالها نسبة كبيرة من إمدادات النفط والغاز فضلا عن تجارة السلع والبضائع، ومع ذلك تواجه هذه المنطقة تحديات أمنية متعددة.

المبحث الأول: آليات تحقيق الأمن البحري في إفريقيا

تشكل الأطر الإفريقية لحماية الأمن البحري جزءاً أساسياً من الجهود التي تبذلها الدول الإفريقية لمواجهة التحديات المتزايدة في مياهها الإقليمية والدولية.

المطلب الأول: الإستراتيجية البحرية الإفريقية المتكاملة 2050

تشمل "الإستراتيجية البحرية المتكاملة لإفريقيا لعام 2050"، على خطط عمل طويلة الأجل متعددة الطبقات ومنسقة ومتماسكة وجامعة من شأنها تحقيق أهداف الاتحاد الإفريقي لتعزيز الاستدامة البحرية من أجل إفريقيا مزدهرة.

فتكمن الرؤية الشاملة للإستراتيجية البحرية المتكاملة لإفريقيا لعام 2050 في تعزيز زيادة خلق الثروة من محيطات وبحار أفريقيا من خلال تطوير الاقتصاد الأزرق المستدام المزدهر بطريقة آمنة ومستدامة بيئياً.¹

زيادة خلق الثروات من المجال البحري الإفريقي بحيث تساهم بشكل إيجابي في التنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن زيادة الاستقرار الوطني والإقليمي والقاري، من خلال تضافر الجهود التعاونية والمنسقة والمتماسكة والبناءة للثقة والمتعدد الطبقات لبناء كتل من أنشطة القطاع البحري بالتنسيق مع عناصر تحسين الحوكمة البحرية.

¹ شيماء محي الدين، نفس المرجع السابق الذكر، ص210.

الفصل الثالث: نحو تفعيل الأمن البحري في إفريقيا (بين الآليات والتحديات)

وتهدف الإستراتيجية البحرية المتكاملة لإفريقيا لعام 2050 إلى تحقيق ما يلي:¹

1- فهم شامل للتحديات القائمة والمحتملة، بما في ذلك تخصيص الموارد للأولويات المحددة في إطار زمني محدد مسبقا.

2- نهج شامل ومنسق ومتناسك امن شأنه أن يعمل على تحسين الظروف البحرية فيما يتعلق بالتنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن القدرة على توليد الثروة من الحوكمة المستدامة للبحار والمحيطات في أفريقيا.

3- نموذج مشترك للاتحاد الإفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية، والمنظمات ذات الصلة، والدول الأعضاء، لتوجيه تحليل الوضع البحري، وتخطيط الميزانية التخصيص الفعال للموارد، من أجل تعزيز الاستدامة البحرية لأفريقيا متكاملة ومزدهرة.

4- خطة عمل تحدد معالم وأهداف بناء القدرات ومتطلبات التنفيذ، بما في ذلك الدعم الفني والمالي من داخل أفريقيا، وكذلك من شركاء التنمية.

وتماشيا مع مبادئ الاتحاد الأفريقي، والقيم الراسخة المنصوص عليها في القانون

التأسيسي للاتحاد الإفريقي، مع البرامج المطبقة، فإن الأهداف التالية تقوم بتوجيه الأنشطة

¹ المرجع نفسه.

الفصل الثالث: نحو تفعيل الأمن البحري في إفريقيا (بين الآليات والتحديات)

الإستراتيجية البحرية المتكاملة لإفريقيا لعام 2050 في: ¹

- إنشاء منطقة بحرية مشتركة حصريا لإفريقيا (CEMZA)
- إشراك المجتمع المدني وجميع الجهات المعنية الأخرى لتحسين الوعي بقضايا الملاحة البحرية
- تعزيز الإرادة السياسية على المستوى الوطني والإقليمي والقاري
- تعزيز خلق الثروات، وأداء التجارة الإقليمية والدولية من خلال القدرة البحرية وبناء القدرات
- ضمان أمن وسلامة أنظمة النقل البحري
- تقليل الأضرار البيئية وتعجيل الشفاء من أحداث كارثية
- منع الأعمال العدائية والإجرامية في البحر، وتنسيق محاكمة الجناة
- حماية السكان، بما في ذلك تراث المجال البحري الإفريقي والأصول والبنية التحتية الحيوية من التلوث البحري وإلقاء النفايات السامة والنووية
- تحسين الإدارة المتكاملة للمنطقة/ المناطق الساحلية في أفريقيا
- الترويج للتصديق على النصوص القانونية الدولية و تطبيقها
- ضمان التآزر والتماسك بين السياسات القطاعية داخل وبين المجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية.

¹ المرجع نفسه.

- حماية حق الوصول إلى البحر وحرية عبور السلع إلى الدول غير الساحلية.

المطلب الثاني: الميثاق الإفريقي للأمن والسلامة البحرية والتنمية (ميثاق لومي)

لقد جاءت المادة الثالثة من ميثاق لومي متضمنة أهداف الميثاق، والتي تمت بلورتها في اثني عشر هدفا تغطي مجالات رئيسية مثل القضايا المتعلقة بالأمن وحماية البيئة ومبادرة بناء القدرات ورفع مستوى الرعاية الاجتماعية للمواطن وزيادة الوعي حول تسخير نظام الاقتصاد الأزرق المستدام مع تعزيز التعاون والتضامن بين الوكالات سواء على المستوى الوطني أو على مستوى التعاون عبر الوطني بين الدول الأعضاء وبعضها البعض، وحددت المادة 4 نطاق الميثاق فيما يتعلق بالجوانب ذات الأهمية التي تحظى بأولوية في هذا المقام والتي تضمنت استغلال الموارد البحرية بطريقة مستدامة، ومنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وغير ذلك من أمور.¹

ولقد ركزت المادة 5 على التدابير الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بمنع الجرائم، وذلك من خلال التوعية التي تهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي، وتشجيع المشاركة الشاملة بقصد منع الجريمة وخلق فرص العمل.²

¹ شيماء محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 214.

² شيماء محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 215.

الفصل الثالث: نحو تفعيل الأمن البحري في إفريقيا (بين الآليات والتحديات)

ركزت المواد من 6 إلى 11 من الميثاق على مسؤوليات الدول الأطراف بموجب الميثاق، وكذا على هياكل تنسيق الأمور ذات الصلة بالسلامة البحرية والأمن البحري.

وجدير بالذكر أنه من أبرز مسؤوليات الدول المنصوص عليها في الميثاق ما يتعلق بضرورة مواءمة القوانين والتشريعات الوطنية من خلال الانضمام إلى كافة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية. وفي هذا الإطار، فقد أكدت المادة 9 على ضرورة تبني كل دولة طرف في الميثاق السياسات تضمن توفير التمويل اللازم للاستثمار في المعدات والتدريب في مجال السلامة والأمن البحري، سواء من خلال الأموال العامة، أو عن طريق نموذج الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وجدير بالذكر أن الميثاق قد كشف عن أهمية تبادل المعلومات والاتصال بكفاءة وفعالية من أجل تسهيل الحوكمة البحرية¹ وجاء الفصل الرابع من الميثاق متضمناً 11 مادة حرص خلالها على تقديم حملة من المقترحات العامة لتنمية الاقتصاد الأزرق (اقتصاد المحيطات) وهو ما يتطلب من الدول الأطراف تطوير سياسات تمكنها من استغلال مواردها البحرية مثل مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وغيرها وبالمثل فقد ركز الميثاق على ضرورة تنمية القدرات البشرية لتعزيز المهارات واستغلال الخبرات في القطاع البحري، وكذا

¹ المرجع نفسه.

الفصل الثالث: نحو تفعيل الأمن البحري في إفريقيا (بين الآليات والتحديات)

ركز على تطوير البنية التحتية للموانئ، الأمر الذي يعزز من القدرات التنافسية للدول الأفريقية في مجال الشحن الدولي.¹

وفي الفصل الخامس منه، ركز الميثاق على التدابير ذات الصلة بتعزيز التعاون بين الدول الأطراف وبعضها البعض على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والقارية سواء في مجال جمع المعلومات، أو فيما يتعلق بالتعاون القضائي والقانوني في مجال تسوية المنازعات، مع التأكيد على احترام مبدأ السيادة لكل دولة من الدول الأطراف.

أما بالنسبة للفصل السادس من الميثاق، فقد ركز على قواعد المراقبة والتحكم، حيث نص على ضرورة تشكيل لجنة من 15 دولة طرف في الميثاق، بحيث تكون مهمتها رصد تنفيذ الميثاق والتوصية بالإجراءات الضرورية لمتابعته على أن تتألف اللجنة من الوزراء المسؤولين عن الشؤون البحرية أو غيرهم ممن تعينهم حكومات الدول الأطراف، ويتم انتخاب أعضاء اللجنة كل 3 سنوات من أقاليم القارة الخمسة، مع مراعاة قواعد التناوب والتوزيع الجغرافي والنوع. وبموجب المادة 42 من الميثاق، تتعهد كل دولة طرف أن تقدم للجنة تقريراً دورياً كل 5 سنوات عن الإجراءات التي اتخذتها لضمان تنفيذ الميثاق، على أن ترفع اللجنة تقريراً لمؤتمر الاتحاد الأفريقي كل سنتين على الأقل عن التقدم المحرز في تنفيذ الميثاق.²

¹ شيماء محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 216.

² المرجع نفسه.

الفصل الثالث: نحو تفعيل الأمن البحري في إفريقيا (بين الآليات والتحديات)

وتضمن الفصل السابع والأخير من الميثاق أحكاماً ختامية ذات صلة بضوابط التوقيع والتصديق والانضمام للميثاق ودخوله حيز التنفيذ والانسحاب منه أو تقديم مقترحات بتعديل أي من بنوده في المستقبل ومن هذا العرض السابق لأهم ما جاء في ميثاق لومي، يمكن القول إن أحكام الميثاق تظهر قدراً كبيراً من الالتزام من جانب الاتحاد الأفريقي بمواجهة تهديدات الأمن البحري وإيجاد حلول للعقبات التي تحول دون تحقيق مجال بحري أفريقي آمن ومستدام.¹

ويلاحظ أن ما جاء في الميثاق يعكس حرص الاتحاد على تفعيل أهداف إستراتيجية 2050، والمتمثلة في خلق الثروة، وتعزيز الإرادة السياسية، وتحقيق الأمن البحري، وبناء القدرات البحرية وغير ذلك من أهداف وبالرغم مما جاء في إطار ميثاق لومي من تعهدات جادة والتزامات سياسية واقتصادية وقانونية بتعين على الدول الأعضاء الوفاء بها، إلا أنه تعرض لبعض الانتقادات كان من أبرزها علم وضوح بعض المفاهيم الأساسية التي يبنى عليها الميثاق، ومن ذلك مفهوم الاقتصاد الأزرق أو اقتصاد المحيطات، الذي عرفه الميثاق في المادة 1 باعتباره التنمية الاقتصادية المستدامة القائمة على البحار، الأمر الذي يشير إلى قدر من الغموض الذي يكتنف هذا المفهوم على اتساعه.²

¹ شيماء محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 218.

² المرجع نفسه.

المطلب الثالث: الجهود الدولية لتعزيز الأمن البحري الإفريقي

تشهد إفريقيا جهودًا دولية متزايدة لتحقيق الأمن البحري نظرًا للأهمية الإستراتيجية للطرق البحرية الإفريقية والممرات المائية التي تعد حيوية للتجارة العالمية. وتواجه القارة الإفريقية تهديدات متصاعدة في مجال الأمن البحري، من أبرزها القرصنة، التهريب، الاتجار بالبشر، الصيد غير القانوني، والتلوث البحري، وتعتبر مناطق مثل خليج غينيا وسواحل شرق إفريقيا بؤرًا لهذه التهديدات، الأمر الذي دفع المجتمع الدولي إلى التدخل لدعم الدول الإفريقية في تحسين قدراتها البحرية وتعزيز التعاون الإقليمي.

1- الأمم المتحدة والمنظمات الدولية:

تلعب الأمم المتحدة دورًا رئيسيًا في الجهود الدولية لتعزيز الأمن البحري في إفريقيا، من خلال دعم الأطر القانونية والتشريعية التي تنظم الأنشطة البحرية وتساعد في مكافحة الجريمة. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) هي الأساس القانوني الذي تعتمد عليه الدول الإفريقية لحماية مياها الإقليمية من الأنشطة غير القانونية، وتدعم الأمم المتحدة أيضًا برامج التدريب والتعاون التقني بين الدول الإفريقية لتحسين قدراتها في مجال المراقبة البحرية والاستجابة للتهديدات¹.

¹ د/ فريدوم أونوها، " القرصنة والأمن البحري في خليج غينيا: نيجيريا نموذجًا"، تر: الحاج ولد إبراهيم، الجزيرة، تم إصدار المقال في 13 مايو أيار 2012، ص15، تم تصفح الموقع يوم: 2024/09/26، على الساعة 12:05،

الفصل الثالث: نحو تفعيل الأمن البحري في إفريقيا (بين الآليات والتحديات)

أما المنظمة البحرية الدولية (IMO) تلعب دورًا محوريًا في تنسيق الجهود الدولية لتعزيز أمن البحار في إفريقيا، وتركز المنظمة على تطوير قدرات الدول الإفريقية في مجال إدارة الشؤون البحرية، مكافحة القرصنة، والتعامل مع الحوادث البحرية كما تعمل المنظمة البحرية الدولية على دعم الحكومات الإفريقية في تطوير سياسات بحرية شاملة وتحسين البنية التحتية اللازمة لمراقبة وحماية السواحل.

2- الجهود الأوروبية:

يلعب الاتحاد الأوروبي دورًا مهمًا في تعزيز الأمن البحري في إفريقيا، خاصة في منطقة خليج غينيا والسواحل الصومالية من خلال عملية أتلانتا التي أطلقتها في 2008، يقدم الاتحاد دعمًا عسكريًا لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال.¹

وتهدف العملية إلى حماية السفن التجارية وسفن المساعدات الإنسانية، ومنع هجمات القرصنة التي كانت تشكل تهديدًا كبيرًا للملاحة في هذه المنطقة وتقدم عملية أتلانتا تدريبات للقوات البحرية الإفريقية، وتعزز التعاون بين الدول الأوروبية والأفريقية لضمان أمن الملاحة.

¹ المرجع نفسه.

الفصل الثالث: نحو تفعيل الأمن البحري في إفريقيا (بين الآليات والتحديات)

كما أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرات أخرى مثل برنامج تعزيز القدرات البحرية الإقليمية الذي يهدف إلى بناء القدرات المؤسسية في الدول الإفريقية الساحلية، من خلال تدريب القوات البحرية وتزويدها بالمعدات اللازمة لمراقبة السواحل ومكافحة الجرائم البحرية.

3- التعاون الأمريكي:

تعتبر الولايات المتحدة من الدول الفاعلة في جهود تعزيز الأمن البحري في إفريقيا. عبر القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (AFRICOM) ، تقدم الولايات المتحدة دعماً متنوعاً يشمل التدريب، المعدات، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، مبادرة أوبانغامي إكسبريس هي إحدى التدريبات البحرية التي ترعاها الولايات المتحدة، وتشارك فيها دول إفريقية وغربية لتطوير قدرات مكافحة القرصنة والتهريب في خليج غينيا. تهدف هذه التدريبات إلى تحسين التنسيق بين القوات البحرية الإفريقية وتعزيز قدرتها على حماية المياه الإقليمية ومكافحة الجرائم البحرية.¹

4- التعاون الإقليمي الإفريقي:

تسعى الدول الإفريقية نفسها إلى تعزيز التعاون الإقليمي لحل مشكلات الأمن البحري. مدونة السلوك الخاصة بخليج غينيا (ياوندي كود)، التي تم توقيعها في عام 2013، هي إطار قانوني إقليمي يدعو إلى تعزيز التعاون بين الدول الإفريقية لمكافحة القرصنة والجريمة البحرية. يهدف هذا الاتفاق إلى تحسين التنسيق في تبادل المعلومات الاستخباراتية

¹ المرجع نفسه.

الفصل الثالث: نحو تفعيل الأمن البحري في إفريقيا (بين الآليات والتحديات)

والعمليات البحرية المشتركة بين الدول المطلة على خليج غينيا، وتعتبر هذه المدونة خطوة هامة نحو تعزيز الأمن البحري على المستوى الإقليمي، حيث توفر إطارًا قانونيًا لتنظيم العمليات البحرية والتنسيق بين القوات البحرية.

المبحث الثاني: تحديات تحقيق الأمن البحري في إفريقيا

إن المتأمل لما جاء في إطار كل من الإستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا 2050 والميثاق الأفريقي للأمن والسلامة البحرية والتنمية (ميثاق لومي)، وكذا لما تم تنفيذه في إطار كل منهما يدرك دونما عناء أن ثمة تحديات قد حالت دون تنفيذ ما جاء في إطار هاتين الوثيقتين، الأمر الذي أدى إلى ضعف التزام الكثير من الدول الأفريقية بما جاء فيهما، كما جعل من إمكانية تحقيق الأهداف المعلنة في إطار كل منهما أمراً من الصعوبة بمكان، ويمكن الإشارة إلى بعض أهم وأبرز التحديات التي حالت دون تنفيذ الإستراتيجية والميثاق، وذلك على النحو التالي: ¹

المطلب الأول: نقص التمويل وضعف الإمكانيات المادية

يعتبر التمويل عاملاً ضرورياً وحاسماً لتنفيذ أية إستراتيجية وفي هذا الإطار، بشكل ضعف التمويل قيداً كبيراً يحول دون تنفيذ الأهداف المتضمنة في إطار إستراتيجية 2050 ، فطبقاً لما جاء في الإستراتيجية، أنشأ المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي فريق عمل استراتيجي Strategic Task Forces بحيث يعهد إلى هذا الفريق مهمة وضع خارطة

¹ شيماء محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص210.

الفصل الثالث: نحو تفعيل الأمن البحري في إفريقيا (بين الآليات والتحديات)

طريق لتتبع تنفيذ الإستراتيجية، وذلك بموجب قرار المجلس التنفيذي للاتحاد الصادر عن الاجتماع الذي عقد في مالابو في مايو عام 2014.¹

وجدير بالذكر أن هذا الفريق قد تعثر نتيجة الكثير من العوامل جاء في مقدمتها ضعف التمويل، حيث فشل في عقد اجتماعه الافتتاحي في أكتوبر عام 2014.

وعلى الرغم من تمكنه من عقده لاحقاً في يوليو عام 2015، إلا أن الحضور في هذا الاجتماع كان ضئيلاً جداً، حيث شاركت سبع دول فقط في الاجتماع، بالإضافة إلى إحدى المجموعات الاقتصادية الإقليمية، الأمر الذي يعني أن النصاب القانوني لانعقاد الاجتماع لم يكتمل، وبالتالي يمكن إعلانه باطلاً، وبناء عليه، كان من المفترض أن يكون هناك اجتماع للمتابعة في سبتمبر من ذات العام، لتعويض ما حدث في اجتماع يوليو، لكن هذا الاجتماع لم ينعقد أيضاً.²

وبالرجوع إلى الموقع الإلكتروني الرسمي للاتحاد الأفريقي، يتضح أنه حتى عام 2021، عند فريق العمل الاستراتيجي أربعة اجتماعات فقط مما يعني عدم وجود انتظام في الاجتماعات، ليس هذا فحسب، بل إنه لم يتم إصدار أية وثيقة تعبر عن خارطة طريق منذ تأسيس الفريق ويتأمل الأسباب المؤدية إلى هذا التعثر، يلاحظ أن عدم القدرة على عقد الاجتماعات قد ارتبط بشكل مباشر بنقص الميزانية وضعف التمويل، الأمر الذي بعد بمثابة

¹ المرجع نفسه.

² المرجع نفسه ص 223.

الفصل الثالث: نحو تفعيل الأمن البحري في إفريقيا (بين الآليات والتحديات)

عقبة كبيرة لتحقيق أهداف إستراتيجية 2050، في ظل عجز فريق العمل الاستراتيجي عن صباغة خارطة طريق يمكن العمل بموجبها لوضع الهيكل المناسب وتحديد آليات التمويل¹.

المطلب الثاني: غياب إطار مؤسسي أفريقي لتسوية نزاعات الحدود البرية:

يعتبر عدم وجود إطار مؤسسي لتسوية المنازعات ذات الصلة بالقضايا المتعلقة بالحدود البحرية في إفريقيا بمثابة فجوة مؤسسية في إستراتيجية 2050، ذلك أن التسوية الودية للمنازعات تعد أمراً بالغ الأهمية لتحقيق أهداف إستراتيجية 2050، وذلك من أجل تعزيز اللجوء إلى الآليات الأفريقية دون تصعيد الأمر إلى الهيئات الدولية لأن الإستراتيجية محددة زمنياً، الأمر الذي يتطلب اهتماماً جاداً وعاجلاً من جانب الاتحاد الأفريقي من أجل تفادي حدوث تنازع الاختصاص في القضايا ذات الصلة بتسوية المنازعات البحرية في المستقبل.

وهنا تجدر الإشارة إلى المادة 280 من اتفاقية الأمم المتحدة القانون البحار (UNCLOS)، والتي تدعم هذا الاتجاه بشدة، فقد نص الجزء الخامس عشر من هذه المادة على أنه لا يوجد في هذا الجزء ما يخل بحق أية دولة طرف في الموافقة في أي وقت على تسوية نزاع بينها وبين دولة أخرى بشأن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية بأية وسيلة سلمية من

¹ المرجع نفسه.

الفصل الثالث: نحو تفعيل الأمن البحري في إفريقيا (بين الآليات والتحديات)

اختيارهم،¹ وليس هذا فحسب، بل إن المادة 282 من ذات الاتفاقية نصت على أن ثمة إمكانية التسوية المنازعات وفقاً لما تراه أي منطقة مناسبة.

المطلب الثالث: ضعف الإرادة السياسية:

حددت إستراتيجية 2050 مجموعة من الأهداف الإستراتيجية بلغت 12 هدفاً في إطار مجموعة من المجالات، ولعل من أبرز هذه الأهداف الهدف الثالث الذي يتمثل في تعزيز الإرادة السياسية على المستوى الوطني والإقليمي والقاري.

وعليه فإن توافر الإرادة السياسية بعد أمراً بالغ الأهمية لتحقيق الإستراتيجية على أي مستوى من المستويات، ومع ذلك، فإن المتأمل لمدى التزام الدول الأفريقية بما جاء في الإستراتيجية أو في ميثاق لومي يدرك دونما عناء أن هناك القليل من الاهتمام بهاتين الوثيقتين.

ولعل هذا ما يبدو جلياً من خلال مدى التزام الدول بالتصديق على إستراتيجية 2050 وميثاق لومي، فمن بين 55 عضو في الاتحاد الأفريقي، وقع على الميثاق 35 دولة بينما قامت دولتان فقط بالتصديق عليه هما توجو وبنين،² الأمر الذي إن دل على شيء يدل

¹ شيماء محي الدين، نفس المرجع السابق الذكر، ص224.

² المرجع نفسه.

الفصل الثالث: نحو تفعيل الأمن البحري في إفريقيا (بين الآليات والتحديات)

على ضعف أو غياب الإرادة السياسية لقبول الميثاق ابتداء والالتزام بما جاء فيه ومن ناحية أخرى فقد نصت المادة 105 من الإستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا على ما يلي:¹

يجب مراجعة إستراتيجية 2050 كل ثلاث سنوات وذلك لضمان توافق الأهداف الإستراتيجية مع السياقات الجيو - إستراتيجية العالمية ويتأمل ما جرى على الإستراتيجية منذ أن تم تبنيها من قبل الاتحاد الأفريقي في صورتها الأولية عام 2012، يلاحظ أنه من أسف لا توجد وثيقة واضحة تكشف عن إجراء أية مراجعة تذكر منذ صياغة الإستراتيجية وخطة العمل، والتي تم تحديثها آخر مرة في عام 2013 كما هو موضح في الوثيقة ذاتها، ولعل هذا ما يعد مؤشراً يدل على تراجع الاهتمام وكذا يدل على الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب القادة الأفارقة فيما يتعلق بوثيقة بهذا القدر من الأهمية بالنسبة للأمن البحري للقارة.

¹ المرجع نفسه.

المبحث الثالث: مستقبل الأمن البحري في إفريقيا

تشهد إفريقيا تحديات متزايدة في مجال الأمن البحري بسبب انتشار مهدداته، ما جعل من الضروري التفكير في الآفاق المستقبلية لهذا المجال الحيوي، ومع تزايد الاهتمام الدولي والإقليمي بأهمية حماية السواحل الإفريقية وتأمين ممراتها البحرية وكما أنه هناك فرصة لتطوير استراتيجيات طويلة الأمد لتعزيز القدرات البحرية.

المطلب الأول: تعزيز التعاون الدولي والإقليمي

إن تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال الأمن البحري يعد عاملاً حاسماً لمواجهة التهديدات المتزايدة في إفريقيا، مثل القرصنة، التهريب، الهجرة غير الشرعية، والصيد غير القانوني هذه التهديدات تمتد عبر حدود الدول وتحتاج إلى استجابة منسقة تتجاوز القدرات الفردية للدول الأفريقية.

التعاون الإقليمي والدولي يشمل تبادل المعلومات الاستخباراتية، تنسيق العمليات البحرية، الدعم المالي والتقني، وتعزيز الجهود الدبلوماسية لإيجاد حلول مشتركة، وفيما يلي شرح مفصل لكيفية تعزيز هذا التعاون وأهميته لمستقبل الأمن البحري في إفريقيا:¹

➤ تبادل المعلومات الاستخباراتية والتنسيق الأمني

¹ هنادي حماني، "إستراتيجية مكافحة مهددات الأمن البحري"، مجلة العلوم السياسية، العدد 25، تونس، 2018، ص98.

الفصل الثالث: نحو تفعيل الأمن البحري في إفريقيا (بين الآليات والتحديات)

تبادل المعلومات الاستخباراتية يعد أحد أهم عناصر التعاون الأمني البحري. في ظل تنامي الأنشطة الإجرامية البحرية، مثل القرصنة في خليج غينيا والتهريب على سواحل الصومال، تحتاج الدول إلى مشاركة معلومات دقيقة حول تحركات السفن المشبوهة، نشاطات العصابات البحرية، ومخططات القرصنة. المنصات الإقليمية مثل "مبادرة خليج غينيا للأمن البحري" و"كود السلوك الخاص بغرب ووسط إفريقيا" هي أمثلة ناجحة على تعزيز هذا النوع من التعاون¹.

➤ **العمل الاستخباراتي المشترك:** التعاون بين الدول الأفريقية يعتمد على إنشاء قواعد بيانات مشتركة، نظم مراقبة رادارية بحرية، ومراكز قيادة بحرية إقليمية، هذه المراكز توفر التواصل السريع بين الدول المعنية لتبادل المعلومات والتنسيق في الوقت الفعلي للرد على التهديدات.

➤ **تقاسم الأصول البحرية:** بعض الدول الأفريقية لديها قدرات بحرية محدودة ولا يمكنها تأمين حدودها البحرية بشكل منفرد. من خلال التعاون، يمكن تقاسم الأصول مثل سفن الدورية والطائرات بدون طيار، لتغطية المساحات الشاسعة من السواحل الأفريقية التي تمتد لآلاف الكيلومترات.

➤ **العمليات البحرية المشتركة والتدريبات العسكرية**

¹ هنادي حماني، نفس المرجع السابق نكره، ص 99.

الفصل الثالث: نحو تفعيل الأمن البحري في إفريقيا (بين الآليات والتحديات)

إحدى أبرز الوسائل لتعزيز الأمن البحري هو إجراء عمليات بحرية مشتركة وتدريبات عسكرية بين القوات البحرية للدول الأفريقية وحلفائها الدوليين، هذا النوع من التعاون يساعد في بناء قدرات القوات البحرية المحلية ويعزز كفاءتها في مواجهة التهديدات.

➤ العمليات المشتركة ضد القرصنة: في خليج غينيا، مثلاً، تنفذ الدول الساحلية

بالتعاون مع دول مثل فرنسا، الولايات المتحدة، والصين، عمليات مشتركة لملاحقة ومكافحة القرصنة. هذه العمليات تتضمن تبادل القوات البحرية بين الدول، وتسيير

دوريات مشتركة لضمان تغطية أكبر للمناطق البحرية المعرضة للقرصنة¹.

➤ التدريبات العسكرية المشتركة: تنظيم مناورات بحرية سنوية مثل "عملية أوبانغامي

إكسبريس" التي تشارك فيها دول أفريقية ودول أوروبية وأمريكية، يساهم في تعزيز

التنسيق وتبادل الخبرات. هذه التدريبات تركز على محاكاة سيناريوهات حقيقية

لمكافحة القرصنة وتهريب الأسلحة والمخدرات، مما يعزز الجاهزية لمواجهة

التحديات الأمنية البحرية².

➤ الدعم المالي والتقني من المجتمع الدولي

إن الدول الأفريقية وخاصة تلك التي تعاني من ضعف اقتصادي، تحتاج إلى دعم مالي

وتقني من المجتمع الدولي لتعزيز قدراتها على حماية سواحلها وممراتها البحرية. هذا الدعم

¹ المرجع نفسه، ص100.

² المرجع نفسه.

الفصل الثالث: نحو تفعيل الأمن البحري في إفريقيا (بين الآليات والتحديات)

يشمل تقديم المعدات العسكرية، مثل سفن الدورية والطائرات، وكذلك المساعدات الفنية والتدريب.

المساعدات الدولية: دول مثل الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، والصين تقدم دعماً مالياً وتقنياً للدول الأفريقية لتحسين قدراتها البحرية فعلى سبيل المثال، الولايات المتحدة تدعم مبادرة "أفريكوم" لتعزيز الأمن البحري في غرب إفريقيا، من خلال توفير التدريب والمعدات لدول مثل نيجيريا وغانا.

المساعدات الفنية والتكنولوجية: تزويد الدول الأفريقية بأنظمة مراقبة حديثة مثل أنظمة الرادار البحرية، وطائرات مراقبة بدون طيار (Drones) ، وسفن بحرية متقدمة يمكن أن يعزز من قدرتها على مراقبة السواحل والرد السريع على أي تهديدات بحرية¹.

➤ التعاون في مكافحة الجريمة البحرية عبر الحدود

وقد تمثل ذلك في الجريمة البحرية، بما في ذلك القرصنة، تهريب البشر، والاتجار بالمخدرات، تتطلب تعاوناً واسع النطاق على المستوى الإقليمي والدولي. التعاون القانوني عبر الحدود بين الدول الأفريقية أمر حيوي لضمان تقديم الجناة إلى العدالة ومنع انتشار الجريمة عبر الحدود².

➤ الاتفاقيات القانونية المشتركة: توقيع اتفاقيات تعاون قانوني بين الدول الأفريقية

لتسليم المجرمين وتبادل المعلومات القانونية يسهل محاكمة المتورطين في الجرائم

¹ المرجع نفسه، ص102.

² المرجع نفسه.

الفصل الثالث: نحو تفعيل الأمن البحري في إفريقيا (بين الآليات والتحديات)

البحرية. على سبيل المثال، تعزيز قدرات النيابات والمحاكم البحرية في القارة الأفريقية بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية يُمكن أن يسهم في بناء إطار قانوني مشترك للتصدي للجريمة البحرية.

➤ **مكافحة تهريب البشر:** الممرات البحرية الأفريقية تُستخدم بشكل متزايد لتهريب البشر إلى أوروبا، خاصة عبر البحر الأبيض المتوسط. التعاون بين دول شمال إفريقيا وأوروبا، من خلال دعم منظمات مثل الاتحاد الأوروبي، يساعد في مكافحة شبكات تهريب البشر وتحسين المراقبة البحرية.

- دور المنظمات الدولية والإقليمية

➤ إن المنظمات الدولية والإقليمية تلعب دورًا مهمًا في تعزيز التعاون البحري، مثل الاتحاد الإفريقي و"الإيغاد" (الهيئة الحكومية للتنمية) يعملان على تعزيز التعاون بين الدول الأفريقية في قضايا الأمن البحري من خلال مبادرات وبرامج تنمية تعزز من قدرة الدول على تأمين سواحلها¹.

➤ **الأمم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية:** تقدمان المساعدة في صياغة السياسات والتشريعات الدولية التي تعزز الأمن البحري، كما تقوم بدعم دول إفريقيا من خلال

¹ كريم عزوز، "مخاطر الأمن البحري إلى أين؟"، تم تصفح الموقع يوم 2024/09/09، على الساعة 00:45،

الفصل الثالث: نحو تفعيل الأمن البحري في إفريقيا (بين الآليات والتحديات)

برامج تدريب وتطوير قدرات، كما تعمل على نشر معايير لحماية المياه الإقليمية ومحاربة الصيد غير القانوني¹.

➤ **الاتحاد الأوروبي:** من خلال "إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن البحري"، تقدم الدول الأوروبية دعمًا واسعًا لتحسين الأمن البحري في إفريقيا، بما في ذلك توفير التدريب والمعدات وتعزيز التعاون عبر مبادرات مشتركة مثل "عملية أتلانتا" التي تهدف إلى مكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية.

المطلب الثاني: تطوير القدرات البحرية المحلية

تطوير القدرات البحرية المحلية هو عملية جوهرية لتحسين الأمن البحري في إفريقيا، خاصة في مواجهة التهديدات المتزايدة مثل القرصنة، التهريب، الصيد غير القانوني، والهجرة غير الشرعية، تعتمد هذه العملية على عدة عوامل تتراوح بين تعزيز البنية التحتية البحرية، توفير التدريب الفني والمعدات المتقدمة، وتطوير التشريعات البحرية المناسبة وتهدف هذه الجهود إلى تمكين الدول الأفريقية من حماية سواحلها ومياها الإقليمية، وتأمين ممراتها البحرية بشكل فعال وذلك من خلال²:

¹ كريم عزوز، المرجع نفسه.

² سليم عبد الرحمان سالم، الإستراتيجية البحرية الإفريقية، (القاهرة: دار الأهرام للنشر والتوزيع، 2019)، ص58.

الفصل الثالث: نحو تفعيل الأمن البحري في إفريقيا (بين الآليات والتحديات)

✓ تعزيز البنية التحتية البحرية: وهي التي تشمل الموانئ، محطات الرادار، مراكز

القيادة والتحكم، وأنظمة المراقبة تعد هذه العناصر من الأساسيات التي تتيح للدول

الأفريقية مراقبة مياهها الإقليمية والسيطرة على حدودها البحرية.

✓ تطوير الموانئ البحرية: تعتبر الموانئ نقاط ارتكاز حيوية للعمليات البحرية، حيث

تعتمد على تحسين البنية التحتية للموانئ الأفريقية وذلك سيزيد من قدرتها على

استقبال السفن العسكرية والمدنية على حد سواء، أما الموانئ المجهزة بشكل جيد

تسمح بإجراء عمليات صيانة وإصلاح السفن العسكرية، مما يسهم في الحفاظ على

كفاءة القوات البحرية.

✓ أنظمة الرادار والمراقبة: تفتقر العديد من الدول الأفريقية إلى أنظمة الرادار المتقدمة

التي تسمح لها بمراقبة مياهها الإقليمية وتطوير أنظمة المراقبة البحرية، مثل الرادار

والأقمار الصناعية، سيتمكن القوات البحرية من مراقبة تحركات السفن المشبوهة على

نطاق واسع، كما أن تكامل هذه الأنظمة مع مراكز القيادة يمكن أن يحسن بشكل

كبير من القدرة على الاستجابة السريعة للتهديدات.

✓ مراكز القيادة والتحكم: إنشاء وتطوير مراكز قيادة بحرية متقدمة يعد ضرورياً

لتحسين التنسيق بين القوات البحرية المحلية والدول المجاورة، وهذه المراكز تعمل

الفصل الثالث: نحو تفعيل الأمن البحري في إفريقيا (بين الآليات والتحديات)

كنقاط اتصال مركزية لتنظيم العمليات البحرية، التواصل مع السفن، وإدارة الأزمات البحرية بشكل فعال¹.

❖ **التدريب الفني وتطوير الكوادر البشرية:** تطوير الكوادر البشرية هو حجر الزاوية في بناء قدرات بحرية مستدامة. تدريب الأفراد العسكريين والمدنيين الذين يعملون في مجال الأمن البحري سيمكن الدول من تنفيذ العمليات البحرية بشكل احترافي، مع استجابة سريعة وفعالة للتهديدات البحرية.

❖ **التدريب العسكري المتخصص:** تحتاج القوات البحرية الأفريقية إلى تدريب مستمر في مجالات متعددة مثل مكافحة القرصنة، الإنقاذ البحري، العمليات المشتركة، ومراقبة الحدود البحرية الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة، الصين، وفرنسا تقدم برامج تدريب للقوات البحرية الأفريقية من خلال تدريبات مشتركة ومناورات عسكرية، هذه التدريبات تسهم في تعزيز مهارات القوات البحرية في التعامل مع التهديدات المتنوعة².

❖ **التعليم الأكاديمي البحري:** إنشاء أكاديميات بحرية متخصصة أو تحسين الموجودة منها في الدول الأفريقية يسهم في توفير جيل جديد من الضباط والمهندسين البحريين الذين يمتلكون المعرفة التقنية والعلمية اللازمة، التعليم الأكاديمي البحري لا يقتصر

¹ المرجع نفسه.

² عبد الله عمراني، تحديات الأمن البحري في القارة السمراء، (بيروت: دار الدراسات الآسيوية للنشر والتوزيع، 2020)، ص257.

الفصل الثالث: نحو تفعيل الأمن البحري في إفريقيا (بين الآليات والتحديات)

فقط على التدريب العسكري، بل يشمل أيضًا مجالات مثل القانون البحري، الهندسة البحرية، واللوجستيات¹.

❖ **تطوير خفر السواحل:** لا يقتصر الأمن البحري على القوات البحرية فقط، بل يلعب خفر السواحل دورًا محوريًا في مراقبة السواحل والمياه القريبة من الشواطئ وتدريب خفر السواحل على استخدام القوارب السريعة وأنظمة الاتصالات الحديثة، بالإضافة إلى تعزيز مهاراتهم في تنفيذ عمليات الإنقاذ ومكافحة التهريب، يزيد من فعالية الأمن البحري.

❖ **توفير المعدات البحرية المتقدمة:** القدرات البحرية المحلية تعتمد بشكل كبير على المعدات المتاحة. السفن الحربية، القوارب السريعة، الطائرات البحرية، والغواصات هي بعض الأدوات الرئيسية التي تحتاجها الدول الأفريقية لتعزيز قواتها البحرية.

❖ **السفن الحربية وقوارب الدورية:** تحتاج الدول الأفريقية إلى تحديث أسطولها البحري بشراء أو بناء سفن حربية حديثة وقوارب دورية سريعة، هذه السفن تسمح بتنفيذ عمليات بحرية على نطاق واسع، سواء لمكافحة القرصنة أو الصيد غير القانوني، كما تعزز القدرة على حماية الممرات البحرية الرئيسية التي تعتبر شريانًا أساسيًا للتجارة الدولية².

¹ المرجع نفسه.

² عبد الله عمراني، مرجع نفسه، ص 258.

الفصل الثالث: نحو تفعيل الأمن البحري في إفريقيا (بين الآليات والتحديات)

❖ أنظمة الاتصالات والاتصالات العسكرية: تجهيز السفن الحربية وقوارب الدورية

بأنظمة اتصالات متطورة يمكن القوات البحرية من التنسيق الفوري مع مراكز القيادة

والسيطرة على العمليات البحرية بفعالية. الاتصالات السريعة والأمانة تعتبر ضرورية

أثناء تنفيذ العمليات المشتركة أو التعامل مع الأزمات البحرية.

❖ الطائرات بدون طيار (Drones) والطائرات البحرية: استخدام الطائرات البحرية

والطائرات بدون طيار يمكن أن يعزز من قدرات المراقبة الجوية للمساحات البحرية

الشاسعة، هذه الطائرات تسمح بجمع المعلومات الاستخباراتية ورصد تحركات السفن

على مسافات بعيدة، مما يسهل التخطيط والتنفيذ الفعال للعمليات البحرية¹.

❖ تطوير التشريعات والسياسات البحرية: من المهم أن يتم دعم التطور العسكري

والتقني بتطوير التشريعات والسياسات البحرية، وجود إطار قانوني قوي يساعد في

تنظيم العمليات البحرية وضمان التعاون بين الدول الأفريقية والجهات الدولية.

❖ قوانين مكافحة الجرائم البحرية: تحتاج الدول الأفريقية إلى تحديث وتطبيق قوانين

صارمة تتعلق بمكافحة القرصنة، الصيد غير القانوني، والتهرب، هذه القوانين يجب

أن تكون متوافقة مع المعايير الدولية لضمان فعالية التنفيذ والتعاون مع المجتمع

الدولي.

¹ عبد الله عمراني، مرجع نفسه، ص259.

❖ السياسات البيئية البحرية: بالنظر إلى الاعتماد الكبير للسكان المحليين على الثروة البحرية، من الضروري تطوير سياسات بحرية مستدامة تضمن الحفاظ على البيئة البحرية ومنع استنزاف الموارد مثل الثروة السمكية، السياسات البيئية المتطورة تعزز من الأمن الغذائي وتساعد في الحد من الجرائم المرتبطة بالموارد البحرية.

المطلب الثالث: تزايد الوعي البيئي والاستدامة

مواجهة تهديدات الأمن البحري من خلال تزايد الوعي البيئي والاستدامة يعد نهجاً استراتيجياً لمكافحة التحديات المتزايدة التي تهدد سواحل وممرات إفريقيا البحرية. مع تصاعد الأنشطة غير القانونية مثل الصيد الجائر، التلوث البحري، واستنزاف الموارد الطبيعية، بات من الضروري اعتماد سياسات تهدف إلى تحقيق توازن بين حماية البيئة البحرية وتعزيز الأمن البحري والوعي البيئي يشكل محوراً مهماً في هذه الإستراتيجية، حيث يرتبط الأمن البحري ارتباطاً وثيقاً بالحفاظ على الموارد البحرية وإدارة النظم البيئية بشكل مستدام وذلك من خلال:¹

- الحد من الصيد غير القانوني وحماية الثروة السمكية: الصيد غير القانوني هو أحد أكبر التهديدات البيئية التي تواجهها الدول الأفريقية الساحلية، واستنزاف الموارد البحرية يؤثر سلباً على الأمن الغذائي ويزيد من الفقر ويدفع المجتمعات الساحلية إلى اللجوء إلى أنشطة غير قانونية مثل القرصنة والتهرب. من خلال زيادة الوعي البيئي

¹ عبد الله عمراني، مرجع نفسه، ص260.

الفصل الثالث: نحو تفعيل الأمن البحري في إفريقيا (بين الآليات والتحديات)

بين المجتمعات المحلية وصيادي الأسماك، يمكن تشجيعهم على إتباع ممارسات الصيد المستدامة، بالإضافة إلى ذلك يمكن استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل أنظمة المراقبة البحرية والرادارات لتحديد الأنشطة غير القانونية ومنعها¹.

- **التعاون الدولي في مراقبة الصيد غير القانوني:** يمكن للدول الأفريقية التعاون مع المنظمات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والاتحاد الأوروبي لتطوير برامج مراقبة ومكافحة الصيد الجائر. هذه الجهود تتطلب تدريب القوات البحرية المحلية وتزويدها بالمعدات اللازمة لمراقبة الحدود البحرية بشكل أكثر كفاءة².

- **التصدي للتلوث البحري وتعزيز الحماية البيئية:** التلوث البحري سواء كان ناتجاً عن تصريف المخلفات الصناعية أو النفطية، أو من خلال التخلص من النفايات البلاستيكية، يشكل تهديداً كبيراً للأمن البيئي والاقتصادي التلوث يؤدي إلى تدمير النظم البيئية البحرية، مما يقلل من إنتاجية المحيطات ويؤثر سلباً على المجتمعات التي تعتمد على هذه الموارد³.

- **اللوائح البيئية والتشريعات الصارمة:** اعتماد سياسات بيئية صارمة وتشريعات دولية تحد من التلوث البحري يمكن أن يكون عاملاً حاسماً في حماية السواحل والمياه

¹ فيروز حامي، "الاستراتيجيات الإفريقية لمواجهة مهددات الأمن البحري"، مجلة الدراسات السياسية، العدد 02، الجزائر، 2022، ص 982.

² فيروز حامي، مرجع نفسه.

³ عبد الله عمراني، مرجع سبق ذكره، ص 602.

الفصل الثالث: نحو تفعيل الأمن البحري في إفريقيا (بين الآليات والتحديات)

الإقليمية الدول الأفريقية بحاجة إلى وضع قوانين تجرم إلقاء النفايات في المحيطات

والبحار، وضمان الالتزام باتفاقية "ماربول" الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن¹.

- مشاركة المجتمع المحلي: توعية المجتمعات الساحلية بخطورة التلوث البحري

وتشجيعهم على تبني ممارسات صديقة للبيئة يساعد في الحد من تلوث المحيطات

والمبادرات المحلية لتنظيف الشواطئ والحفاظ على النظم البيئية البحرية تمثل جزءًا

مهمًا من تعزيز الاستدامة.

- الاستثمار في التنمية المستدامة للمناطق الساحلية: الاستدامة الاقتصادية والتنمية

المستدامة للمناطق الساحلية تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الأمن البحري استثمار

الحكومات والشركات الخاصة في تنمية المناطق الساحلية بشكل يراعي الحفاظ على

الموارد البحرية يمكن أن يخلق فرص عمل، يقلل من الفقر، ويحد من النزاعات

البحرية المرتبطة بالموارد.

- الاقتصاد الأزرق: يُعد الاقتصاد الأزرق الذي يركز على الاستخدام المستدام للموارد

البحرية، أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، كما يمكن للحكومات الأفريقية العمل

على تطوير قطاعات مثل السياحة البحرية، الزراعة المائية، وتوليد الطاقة من

المحيطات، بما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي دون الإضرار بالبيئة البحرية.

¹ عبد الله عمراني، مرجع سبق ذكره، ص603.

الفصل الثالث: نحو تفعيل الأمن البحري في إفريقيا (بين الآليات والتحديات)

- تعزيز الوعي البيئي ضمن برامج الأمن البحري: يعد تعزيز الوعي البيئي كجزء من برامج الأمن البحري يمكن أن يسهم في حماية البيئة البحرية والموارد الساحلية القوات البحرية المحلية يمكن أن تلعب دورًا رئيسيًا في تنفيذ البرامج البيئية، سواء من خلال مكافحة الأنشطة غير القانونية أو من خلال المشاركة في جهود حماية البيئة¹.
- التدريب والتعليم: يمكن دمج مفاهيم الوعي البيئي في برامج التدريب العسكري والبحري، يجب أن يتلقى الأفراد العسكريون والعاملون في مجال الأمن البحري تدريبات حول أهمية الاستدامة وكيفية تنفيذ عملياتهم بطريقة تقلل من تأثيرها البيئي.
- العمليات المشتركة لحماية البيئة البحرية: الدول الأفريقية يمكن أن تعمل مع منظمات دولية وإقليمية لتنفيذ عمليات بحرية مشتركة تهدف إلى حماية البيئة البحرية هذه العمليات قد تشمل إزالة التلوث، حماية الشعاب المرجانية، وإنشاء محميات بحرية تكون مناطق آمنة للحياة البحرية.
- مشاركة القطاع الخاص في تعزيز الاستدامة البحرية: إن القطاع الخاص وخاصة الشركات العاملة في مجالات النقل البحري، الطاقة، وصيد الأسماك، يمكن أن يلعب دورًا محوريًا في تحقيق الاستدامة البحرية من خلال إتباع ممارسات صديقة للبيئة والالتزام بالمعايير البيئية الدولية، يمكن للشركات أن تسهم في تقليل التأثيرات السلبية على البيئة البحرية.

¹ فيروز حامي، مرجع سبق ذكره، ص 983.

الفصل الثالث: نحو تفعيل الأمن البحري في إفريقيا (بين الآليات والتحديات)

- المسؤولية البيئية للشركات: تشجيع الشركات على إتباع سياسات المسؤولية الاجتماعية والبيئية يمكن أن يسهم في تقليل التلوث وتحسين استخدام الموارد البحرية بشكل مستدام، والشركات البحرية يمكن أن تستثمر في التكنولوجيا النظيفة وتطوير أنظمة لتقليل انبعاث الكربون والملوثات.

خاتمة

الخاتمة

في ختام موضوعنا حول تهديدات الأمن البحري في إفريقيا، يتضح أن الأمن البحري يُشكل تحديًا كبيرًا ومتعدد الأبعاد للدول الأفريقية، حيث أن القارة تعاني من ضعف القدرات البحرية، الفراغات الأمنية، وتزايد الأنشطة غير القانونية مثل القرصنة، الاتجار بالبشر وتهريب المخدرات.

هذه الجرائم العابرة للحدود تتفاقم نتيجة الفقر، النزاعات المسلحة، وعدم الاستقرار السياسي في العديد من المناطق الساحلية كما أن الفضاء البحري الأفريقي، وخاصة خليج غينيا، أصبح مركزًا رئيسيًا لتهريب المخدرات من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا، مما يزيد من تعقيد التهديدات الأمنية.

من خلال بحثنا، تبين أن هذه التهديدات لها تداعيات خطيرة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، حيث تتأثر التجارة البحرية، تُقوض التنمية الاقتصادية، وتُفاقم الأزمات الإنسانية، خاصة في الدول الساحلية.

كما أن تفاقم الأنشطة غير القانونية في البحار يزيد من تمويل الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، مما يعزز حالة عدم الاستقرار الإقليمي.

وللحد من هذه التهديدات، تُبرز نتائج البحث ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لتطوير القدرات البحرية ومكافحة الجرائم البحرية. كما يجب تكثيف الجهود لتحسين الرقابة على الحدود البحرية، تعزيز الوعي البيئي، وتشجيع الاستدامة لحماية الموارد البحرية إلى

الخاتمة

جانب ذلك، يبقى التعاون الاستخباراتي والمشاركة في التدريبات البحرية المشتركة بين الدول الأفريقية والدول الكبرى أمراً أساسياً لتعزيز الأمن البحري في المستقبل.

وفي الأخير فإن تحقيق أمن بحري مستدام في إفريقيا يتطلب استراتيجيات متكاملة تشمل تعزيز القدرات المحلية، مكافحة الفساد، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الساحلية، مع العمل على تبني سياسات تضمن الأمن والاستقرار على المدى الطويل.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

القرآن الكريم

سورة قريش

ثانياً: المراجع

1- الكتب

- 1- جهاد عودة، النظام الدولي- نظريات وإشكاليات- ، القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.
- 2- جيمس دورتي، روبرت بالسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985.
- 3- شهريار زرشناس، الليبرالية، تر: حسن الصراف، إيران: المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، 2017.
- 4- عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.
- 5- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005.
- 6- أحمد سالم الحسين، تحديات الأمن البحري في القارة السمراء، لبنان: بيروت، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2019.
- 7- ميلاد مفتاح الحراشي، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط، دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط، السليمانية: العراق، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2013.
- 8- نصر الدين ماروك، الأمن البحري، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2007.
- 9- جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- 10- سليمة حسن العافي، أثر تهديدات الأمن البحري في إفريقيا عليها، بيروت: مركز الدراسات الآسيوية، 2020.

قائمة المصادر والمراجع

- 11- عبيد سالم الأسيوطي، لأمن البحري في إفريقيا، الإسكندرية: دار الأهرام للنشر والتوزيع، 2016.
- 12- عبير بسيوني رضوان، الأمن الإنساني وتطبيقاته في المحافل الدولية، مصر: القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.
- 13- سليم عبد الرحمان سالم، الإستراتيجية البحرية الإفريقية، القاهرة: دار الأهرام للنشر والتوزيع، 2019.
- 14- عبد الله عمراني، تحديات الأمن البحري في القارة السمراء، بيروت: دار الدراسات الآسيوية للنشر والتوزيع، 2020.
- 15- محمد عمارة، مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام، ط1، مصر: القاهرة، مكتبة الإمام البخاري، 2009.
- 16- نسرين الصباحي، الأمن البحري في ظل التهديدات العالمية، القاهرة: دار الأهرام للنشر والتوزيع، 2015.
- 17- آدم الكيلاني، تهديدات الأمن البحري في دول إفريقيا، مصر: القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2019.

ثانياً: المجلات

- 1- حمدي عبد الرحمن حسن، "تهديدات الأمن البحري"، مجلة الدفاتر، بيروت، العدد 18، 2018.
- 2- أحمد قاسم حسين، "نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع"، سياسات عربية، العدد 20، 2016.
- 3- سعد الحسيني، "تهديدات الأمن البحري في إفريقيا"، مجلة العلوم السياسية، العدد 25، القاهرة، 2020.
- 4- هنادي حماني، "إستراتيجية مكافحة مهددات الأمن البحري"، مجلة العلوم السياسية، العدد 25، تونس، 2018.
- 4- حنان الأسيوطي، "دراسة تحليلية حول الأمن البحري الإفريقي"، مجلة الدفاتر، العدد 10، مصر، 2015.

قائمة المصادر والمراجع

- 9- سليمان عبد الله الحربي، " مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008.
- 7- شيماء محي الدين، "الأطر القارية لحماية الأمن البحري في إفريقيا: الطموحات والتحديات، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 22، أبريل 2024.
- 8- عبد القادر جيلي، " تهديدات الأمن البحري في إفريقيا"، مجلة دراسات المتوسط، الجزائر، العدد 12، 2019.
- 9- جمال العوضي، "الأمن البحري في إفريقيا بين التهديدات والآليات"، مجلة الشرق الأوسط، العدد 18، مصر، 2018.
- 10- فيروز حامي، "الاستراتيجيات الإفريقية لمواجهة مهددات الأمن البحري"، مجلة الدراسات السياسية، العدد 02، الجزائر، 2022.
- 11- كريم عموج، "الأمن والأمن البحري في إفريقيا"، مجلة الشرق الأوسط، العدد 18، بيروت، 2020.
- ثالثا: المذكرات
- 1- عمار بالة، "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري مالي نموذجا"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2018.
- 2- عمار بالة، "مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2011/2012.
- 3- أمينة بدر، "أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة دول القرن الإفريقي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2013-2014.

قائمة المصادر والمراجع

4- خديجة خضراوي، "التحول الأنطولوجي في مفهوم الأمن، دراسة في إسهامات كوينهاغن، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

5- سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016.

6- كريمة أرزقي، "الأمن الطاقوي للإتحاد بين الخيار الروسي والمتوسطي 2001-2016، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطة، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015-2016.

7- سماح عزيز، "التهديدات التماثلية واللاتماثلية للأمن البحري في إفريقيا"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2015.

رابعا: المواقع الالكترونية

1- زكريا حسين، نظريات الأمن، تم تصفح الموقع يوم 2024/09/14

www.elhiwermotamden.com

2- توفيق بوستي، " مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية"، المعهد المصري للدراسات،

2019، تم تصفح الموقع يوم 2024/08/16، على الساعة 14:45،

www.democraticafriclien.com

3- أحمد عسكر، "خريطة مهددات الأمن البحري في إفريقيا"، مقال منشور، مركز الأهرام

للدراسة السياسية والإستراتيجية، تم تصفح الموقع يوم 2024/09/20، على الساعة

00:30،

<https://acpss.ahram.org.eg/Esdarat/MalafMasry/105/files/downloads/Malf-106-June-Final.pdf>

قائمة المصادر والمراجع

4- عمر الحديدي، " معضلة الأمن البحري في إفريقيا أزمة أم دائمة"، تم تصفح الموقع يوم 2024/09/05، على الساعة: 12:45، الموقع: www.democraticarabic.com

5- كريم عزوز، " مخاطر الأمن البحري إلى أين؟" ، تم تصفح الموقع يوم 2024/09/09، على الساعة 00:45،

<https://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2000/11/article2.shtm>

|

6- د/ فريدوم أونوها، " القرصنة والأمن البحري في خليج غينيا: نيجيريا نموذجا"، تر: الحاج ولد إبراهيم، الجزيرة، تم إصدار المقال في 13 مايو أيار 2012.

المراجع باللغة الأجنبية

1- Ferdy Leorocho (et al.): "Comparative Study on Maritime Security Theory of Mahan Alfred Thayer and Geoffrey Till on the Strategic and Practical Implications of Constructing a Sea Defense", in International Journal of Progressive Sciences and Technologies, (Morocco: International Journals of Sciences and High Technologies, vol. 38, no. 1, April 2023).

2- Chris brouin, understanding international relations, new York : palagrav publishers, 2001.

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
-	البسمة
-	الإهداء
-	الشكر والعرفان
-	خطة الدراسة
-	مقدمة
-	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة
-	تمهيد الفصل
-	المبحث الأول: ماهية الأمن
-	المطلب الأول: تعريف الأمن
-	المطلب الثاني: مستويات الأمن
-	المبحث الثاني: ماهية الأمن البحري
-	المطلب الأول: تعريف الأمن البحري
-	المطلب الثاني: الأمن البحري والمفاهيم ذات الصلة

-	المطلب الثالث: مهددات الأمن البحري
-	المبحث الثالث: الإطار النظري للأمن والأمن البحري
-	المطلب الأول: الأمن وفق النظريات الوضعية
-	المطلب الثاني: الأمن وفق النظريات ما بعد الوضعية
-	الفصل الثاني: واقع الأمن البحري في إفريقيا
-	تمهيد
-	المبحث الأول: مهددات الأمن البحري في إفريقيا
-	المطلب الأول: القرصنة البحرية
-	المطلب الثاني: الإرهاب البحري
-	المطلب الثالث: سرقة النفط
-	المطلب الرابع: الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وتهريب المخدرات
-	المطلب الخامس: الصيد غير المشروع
-	المبحث الثاني: عوامل تصاعد تهديدات الأمن البحري في إفريقيا
-	المطلب الأول: ضعف سيطرة الحكومات الإفريقية

-	المطلب الثاني: تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية
-	المطلب الثالث: الصراعات الإثنية الإفريقية
-	الفصل الثالث: نحو تفعيل الأمن البحري في إفريقيا (بين الآليات والتحديات)
-	تمهيد
-	المبحث الأول: الأطر الإفريقية والدولية لحماية الأمن البحري في إفريقيا.
-	المطلب الأول: الإستراتيجية البحرية الإفريقية المتكاملة 2050
-	المطلب الثاني: الميثاق الإفريقي للأمن والسلامة البحرية والتنمية (ميثاق لومي)
-	المطلب الثالث: الجهود الدولية لتعزيز الأمن البحري الإفريقي
-	المبحث الثاني: تحديات تحقيق الأمن البحري في إفريقيا
-	المطلب الأول: غموض المفاهيم الرئيسية انعكس على إمكانية تحقيق الأمن البحري.
-	المطلب الثاني: نقص التمويل وضعف الإمكانيات المادية
-	المطلب الثالث: غياب إطار مؤسسي أفريقي لتسوية نزاعات الحدود البرية
-	المطلب الرابع: ضعف الإرادة السياسية

-	المبحث الثالث: مستقبل الأمن البحري في إفريقيا
-	المطلب الأول: تعزيز التعاون الدولي والإقليمي
-	المطلب الثاني: تطوير القدرات البحرية المحلية
-	المطلب الثالث: تزايد الوعي البيئي والاستدامة
-	الخاتمة
-	قائمة المصادر والمراجع
-	فهرس المحتويات
-	الملخص

المخلص

تمثل هذه الدراسة تحليلاً شاملاً للتهديدات التي تواجه الأمن البحري في إفريقيا، مع التركيز على الأنشطة غير القانونية مثل القرصنة، الاتجار بالبشر، وتهريب المخدرات، حيث تسلط الضوء على العوامل التي تزيد من هذه التهديدات، مثل ضعف القدرات البحرية في العديد من الدول الأفريقية، ونقص الرقابة على الحدود البحرية، وتبين الدراسة أن خليج غينيا يعد مركزاً رئيسياً للقرصنة وتهريب المخدرات، مما يضعف الاقتصاد البحري ويمول الجماعات الإرهابية. كما تؤكد على أن التعاون الإقليمي والدولي وتطوير القدرات المحلية البحرية يعدان الحل الأمثل لمواجهة هذه التهديدات، جنباً إلى جنب مع الاستراتيجيات المستقبلية مثل "إستراتيجية إفريقيا البحرية لعام 2050" التي تهدف إلى تحقيق أمن بحري مستدام في القارة.

Summary

This study represents a comprehensive analysis of the threats to Africa's maritime security human trafficking ", focusing on illegal activities such as piracy, human trafficking and drug smuggling, highlighting the factors that increase such threats for example, poor maritime capabilities in many African States, and lack of control over maritime borders The study shows that the Gulf of Guinea is a major hub for piracy and drug trafficking, weakening the maritime economy and financing terrorist groups. It also emphasizes that regional and international cooperation and the development of local marine capabilities are the perfect solution to address these threats, along with future strategies such as the Africa Maritime Strategy 2050, which aims to achieve sustainable maritime security on the continent.

تم بحمد الله